

السلسلة الاقتصادية

ازمة الامبراليية
ازمة بنوية

سمير امين



ترجمة: صلاح داغر



ازمَّة الْاِمْبَرْيَالِيَّة
ازمَّة بُنْتَيَوَّة

**حقوق الطبع محفوظة
لدار أحداثه**

المركز الرئيسي - بيروت - الحمرا - نزلة لبنان -
بنية انيس عساف - الطابق السابع

صندوق البريد - ٥٦٣٦ / ١٤

تلفون : ٨٠٦٣٥٩

سمير أمين

أُرْدَتْ إِلَامِيرْيَا لِيْتْ
أُرْدَتْ بِنْتْ يَوْتِي



الطعة الأولى
١٩٨٢

مقدمة المترجم

هذا البحث لسمير أمين صدر عام ٧٥ مرفقاً بعده دراسات لكتاب آخرين تتناول كلها جوانب من أزمة النظام الرأسمالي العالمي - الامبرالية العالمية . وذلك ضمن كتاب Crise de l'impérialisme-ed. Mimuit .

إن نشر هذا النص بالعربية اليوم بعد ست سنوات على الأقل من صدوره بالفرنسية يستجيب للرغبة في تعريف القارئ العربي بأحد الأوجه الملازمة لنمط الانتاج الرأسالي يعني بذلك ظاهرة الازمات البنيوية التي يشهدها النظام الرأسالي بشكل دوري * .

إن المكتبة العربية تفتقر على ما نعتقد لنصوص حديثة ترَكز على احدث هذه الأزمات وأخرها ، يعني بذلك الأزمة الراهنة التي بدأت منذ اواخر الستينات مع ازمة النظام النقدي الدولي لتستمر حتى اليوم والى سنوات عديدة لاحقة . كما كانت حركات ايار ٦٨ في فرنسا و ايطاليا احدى تجسداتها على المستوى الايديولوجي .

لقد كرسَت ازمة النظام النقدي الدولي الدخول في الأزمة ، بعبور التضخم من طوره « الزاحف » الذي عرفه خلال حقبة ما بعد الحرب الى طور جديد طور « العدو ». وكانت اوائل السبعينات قد عرفت بطالة « بنوية » . لكن انفجار الازمة فعلياً جاء بعد عملية رفع اسعار البترول الاولى اي ابتداء من ٤٧% في أكثر الدول الصناعية وذلك ضمن إطار الصراعين الدول الرأساليين ذاتها لتحمل تبعات هذه الأزمة وكأحد أوجهها البارزة . وهذا ما جعل النصف الثاني من السبعينات يتميز في الدول الصناعية

الغربيّة بظواهر رئيسيّة : التضخم والبطالة المطردة الارتفاع ، وبتلازم هاتين الظاهرتين إلى جانب العجز في موازين المدفوعات وتقلص حجم التجارة الدوليّة الخ . . . كل هذا مؤدياً إلى معدلات نمو ضعيفة أو معدومة أو سلبيّة حتّى ، مما يتعارض بوضوح مع أوضاع فترة ما بعد الحرب حتّى أوائل السبعينات التي شهدت معدلات نمو قوية (حوالي ٥٪ سنويّاً لعموم الدول الصناعيّة) ومستقرة نسبيّاً طوال الحقبة .

هذه الدراسة إن كانت تضع القارئ في فهم عميق ومن ضمن اشكالية ماركسيّة مجده لمسألة أزمة النظام الرأساني ، وهي اذ كتبت في ١٩٧٤ اي في المرحلة الأولى للأزمة ، ليست لتتيح لنا عرضاً ل الكامل مجرها وحيثياتها حتّى اليوم ، وإنما التزمنت في جزء منها بحثاً استشرافيًّا ، ركز على تبيان آفاق التطور المُقبل المحتملة ، بالاستناد إلى طابعها البنويي محددة عواملها واستراتيجيات الدول الصناعية للتغلب عليها .

وبقصد الأزمة الراهنة سوق نعكف في إطار هذا الجهد للتعرّيف بقضايا الأزمة والنمو في النظام الرأساني المعاصر ، على ترجمة لعمل مشترك صدر عام ١٩٧٩ (النمو والازمة في الرأسالية المعاصرة - ماسبورو) يمثل عرضاً تاريخياً للتطور الرأسالي منذ القرن التاسع عشر ويتوقف طويلاً عند الأزمة الحالية باحثاً في جذورها وحيثياتها والخيارات المطروحة للخروج منها . وهي ستكون تكميلاً لهذه الدراسة تبلور فهمنا لظاهرة الأزمة البنوية في النظام الرأساني وتجلياتها الأكثر حداثة .

٦) أما بالنسبة للدراسة الحالية فهي تنطلق من المقوله الاساسية التي تعتبر الأزمة البنوية ازمة تراكم يبلغها النظام في مرحلة معينة بسبب استنفاد البنية التحتية الاقتصاديّة لقدرتها على تحقيق فائض كاف يؤمن استمرار هذا التراكم مما يطرح بالتالي ضرورة ايجاد مخارج تمكن هذا التراكم من أن يستعيد مجراه متىحاً مرحلة جديدة من النمو .

فالتجديد او الخروج من الأزمة يتطلب استبدال الصناعات القاطرة لمرحلة ما بعد أن فقدت طاقتها على تأمين الفائض اللازم بصناعات قاطرة جديدة وأطر مؤسسية متقدمة نوعياً وهذا ما يجعل حقبة الأزمة حقبة احتدام للصراعات الطبقية والدولية لأنها تطرح مشكلة من سيقوم بتحمل أعباء التجديد البنيوي للنظام وطرح مسألة مواجهة الطبقة العاملة للخيار الرأسمالي المفروض عليها ومسئوليتها هي وقوى التحرر في العمل على تحقيق الخيار البديل ، الخيار الاشتراكي ، بعيداً عن « الجبرية التاريخية » التي انطبعت بها الماركسية طويلاً في ظل الستالينية والتي ربطت مثلها مثل بقية التيارات الاقتصادية ، مستقبل التحول الاشتراكي بالمستقبل الاقتصادي للرأسمالية ، أي جعلت تناقضات النظام الرأسمالي البنيوية مسئولة وحدها عن الانهيار « الوشيك الواقع » والمؤجل باستمرار .

إلى ذلك ركزت الدراسة في جزء منها على الجانب الآخر من الأزمة ، الجانب الايديولوجي ، مشددة على أن نجاح النظام في تجديد ذاته ليس رهناً بتجديد بنائه التحتية فحسب ، بل مشروط بقدرته على تجديد ايديولوجيته وتحقيق التحالفات الطبقية الملائمة للمرحلة الجديدة .

أخيراً تشير الدراسة في هوامشها إلى جملة من المراجع الأساسية والمهمة لتكوين نظرة شاملة ومتکاملة للقاريء المتعلم .

* بقصد الأزمات نشير إلى بعض ما ترجم إلى العربية حولها :

- كتاب ارنست مانديل ، النظرية الاقتصادية الماركسية وتحصيصها الفصل الحادي عشر او الفصل الأول من الجزء الثاني بالعربية حول الأزمات الدورية . ترجمة جورج طرابيشي .
- كتاب الأزمات الاقتصادية - ترجمة بو علي ياسين .

أزمة الامبراليّة : أزمة بنويّة*

١ - الأزمات البنويّة السابقة وكيف تم التغلب عليها

ما يميّز نمط الإنتاج الرأسالي هو حالة التناقض الملزمة ، تلك التي تضع الطابع الاجتماعي المتنامي للقوى المنتجة في حالة تعارض مع الطابع الضيق والثابت لعلاقات الانتاج . حالة التناقض تلك تظهر منذ الأساس ولا تشير إلّا إلى « انهيار نهائي » وشيك الواقع . لقد تم التغلب عليها ، في غضون قرن على الأقل ، عبر توسيع النظام وتجديده بنموذج التراكم خاصته في آنٍ معاً . يذكر ماركس بأن النمط الرأسالي مرغمٌ على تثوير لا يتوقف للإنتاج . وهو والحالة هذه مرغم كذلك على تثوير لا يتوقف لعلاقات الانتاج من أجل تكيفها مع متطلبات النمو المتواصل لقوى الانتاج . إن تاريخ الرأسمالية هو تاريخ سيرورة التكيف لعلاقات الانتاج مع متطلبات تقدُّم القوى المنتجة .

هذا التاريخ يتتألف من مراحل توسيع ومراحل من « الأزمة البنوية » . نستطيع تمييز اربع مراحل توسيع : ١٨١٥ - ١٨٤٠ ، ١٨٥٠ - ١٨٧٠ ، ١٨٩٠ - ١٩١٤ ، ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ، واربع مراحل ازمات : ١٨٤٠ - ١٨٥٠ ، ١٨٧٠ - ١٩١٤ ، ١٩٤٨ - ١٩٩٠ ، وابتداء من ١٩٦٧^(٢) .

تميّز كل مرحلة توسيع بنموذج معينٌ للتراكم ، وطراز من الصناعات القاطرة او المحركية ، وباطار خاص بحدد كيفيات المزاحمة و (نظام المنشأة) . وتتناسب كل منها مع مرحلة معينة من التوسيع الجغرافي للنظام

الرأسمالي ، وتنظيم خاص للتخصص الدولي في هذا الإطار ، وبشكل أدق ، توزيع لوظائف مركزه ومحيطة ، وأخيراً توازن معين (او احتلال في التوازن) بين مختلف دول - امم المركز . إن محمل هذه الشروط يحدد نموذج التحالفات الطبقية الموافق لنمط التراكم ، ومن هنا ، إطار صراع الطبقات والحياة السياسية ، كما يحدد نموذج انتاج البرجوازية ، كمتعمض ضروري لنموذج إعادة انتاج الرأسمال .

وبالعكس تشكل كل مرحلة ازمة بنوية ، مرحلة من احتلال التكيفات *désajustements* واعادة توافقها *reajustements* ، وانتقالاً من نمط من التراكم الى آخر . وتستوي الأزمة تباطؤاً في النمو وشحذاً لصراع الطبقات .

سجلت مرحلة التوسيع الأولى (١٨١٥ - ١٨٤٠) استنفاد الثورة الصناعية التي انطلقت في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، بعد حقبة حروب الثورة والامبراطورية (١٧٩١ - ١٨١٥) . تأسست الثورة الصناعية على الآلة البخارية والنول . واقتصر مجال توسعها عملياً على انكلترا ، بلجيكا ، والربع الشمالي الشرقي من فرنسا . وكان نموذج التراكم ما يزال مرتكزاً بشكل واسع على مزاجمة الصناعة للحرفة بينما بقيت المزاجمة في ما بين الصناعات متواضعة . واستمرت المؤسسة الصناعية عائلية ، بحصر المعنى ، اما سوقها فبقي محلياً او اقليمياً . مما يعني أن ظروف المواجهة مع صناعات أخرى تنتهي الى نفس الفرع بقيت محدودة . وقد أضعف نموذج التراكم هذا ، الدور الذي لعبه المحيط في العصر المركبتي . هذا المحيط استمر مع ذلك كمموٌن بالمواد الأولية (القطن الأميركي والهندي بشكل رئيسي) وما فتئ يمتص قسماً من الناتج الصناعي الجديد (اقمشة قطنية) .

في المرحلة الاولى هذه من نمو الرأسمالية في شكلها الناجز كان ظهور

وتوسيع نمط الانتاج الرأسمالي يخضع للتحالفات الطبقية بين البرجوازية الصناعية الجديدة وطبقات المالكين العقاريين . وقد ارتدت هذه التحالفات شكل حلف مع الملكية الزراعية الكبيرة المجددة في انكلترا ، وحلف مع الملكية الفلاحية المنبثقة من الثورة في فرنسا .

والواقع انه ومنذ فترة طويلة سبقت الثورة الانكليزية المظفرة عام ١٦٨٨ والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، كان سياق انحلال علاقات الانتاج القطاعية وسياق تكوُّن ونمو الرأسمالية المركتيلية ، متوسطية اولاً من القرن الثاني عشر حتى القرن السادس عشر ثم أطلسية ابتداء من القرن السابع عشر ، هذا السياق كان قد شرع في تحضير الرأسالية . وانه من الطبيعي في الظروف تلك أن لا يتزامن ظهور الثورة الصناعية في انكلترا وفرنسا واميركا الشمالية وفي باقي القارة الاوروبية . إن الثورة الصناعية في انكلترا التي بدأت في منتصف القرن الثامن عشر انتهت خلال حروب ١٧٩٠ - ١٨١٥ فيما لم تتتطور هذه الثورة في فرنسا ، وبشكل مشتت في المانيا وايطاليا الشمالية ، إلا بين ١٨١٠ و ١٨٤٠^(٣) .

سيرورة التوسع هذه تهافت في اوروبا الغربية (غربي الالب ، Elbe شمالي البيرنيه وشمالي منطقة فلورنسا) ابتداء من الأربعينات . وبلغت الازمة البنوية اوجها مع ازمة ١٨٤٨ التي كانت في آن معاً اقتصادية وسياسية . وسنوات الأربعينات هي التي شهدت ولادة الحركة العمالية (الحركة الشارترية في انكلترا) . وسجل البيان الشيوعي سنة ١٨٤٨ ولادة الماركسية . مع ذلك انتهت المحاولات الثورية لتلك الفترة الى فشل . فقد سحقت الحركة العمالية الفرنسية على ايدي جيوش المرتزقة الفلاحين التي حرى تحنيدها من قبل البرجوازية وحرى للتواجده ابطال الحركات المربكة ذات الاغلبية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في المناطق الاقل تقدماً من المانيا وايطاليا ، في نفس الوقت الذي اطلقت فيه سيرورة توحيد هاتين الامتين . ارتكزت المرحلة الثانية لتوسيع الرأسالية (١٨٥٠ - ١٨٧٠) على

السكك الحديدية وصناعة الفولاذ . لقد فرض تطور القوى المنتجة اطلاق عملية تشاريك علاقات الانتاج من خلال ابتكار صيغة تتيح تشارك الرساميل الفردية . ونجد بالطبع صيغة اُعرفت في الحقبة المركتبة لكن يبقى أن الشركة المغفلة والشركة المحدودة ترجمت تزايد التناقض الملائم لنمط الانتاج وحل هذا التناقض في إطار العلاقات الرأسمالية في ان معًا . لقد اتاحت السكك الحديدية بسط مجال توسيع الرأسالية . وبهذا اقسام الوحدتين الالمانية والايطالية خلال هذه الحقبة . ايضاً جرى ادماج روسيا والامبراطورية النمساوية - المجرارية في السوق الرأسمالية الاوروبية الجديد . وسرع إلغاء القنانة في روسيا سنة ١٨٦١ سيرورة التحويل للزراعة الروسية القديمة الما قبل رأسالية الى زراعة رأسالية تصديرية . ايضاً شهدت الولايات المتحدة تشكل مداها النهائي فيما ثبتت حرب الانفصال (١٨٦٠ - ١٨٦٥) نهائياً هميّنة الرأس المال في اميركا الشماليّة .

وحصل تغيير في التوازن الدولي . فقد حل توازن سباعي محل هيمنة الملكيتين الاطلسيتين في الغرب انكلترا وفرنسا والامبراطوريتين البالبيتين في الشرق روسيا والنمسا - المجر . وهو توازن قوامه : اربع امم رأسالية مركبة متقدمة انكلترا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة ، وواحدة نصف مختلفة ، ايطاليا ، وامبراطوريتان متعددة الجنسيات متخلّفتان لكن مندجتان في النظام الرأسالي الجديد ، روسيا والنمسا - المجر .

خلال هذه المرحلة شهد المحيط تراجعاً في اهميته النسبية . فهو استمر بالتأكيد في تصدير القطن لكن صناعة الفولاذ الجديد المحرّكة كانت تؤمن موادها الأولى من المركز بالذات .

إن نموذج التراكم هذا اخذ بالتهاافت ابتداء من سبعينيات القرن وانفتحت الازمة بفعل تنامي الصراع الطبقي ، المتأثر بكونونة باريس . وسيجري التغلب عليها فيما بعد ، بتجاوز الليبرالية الاقتصادية Laissez

التي طبعت سنوات المحبة (١٨٥٠ - ١٨٧٠) ، كالحقبة الحقيقة faire الوحيدة للرأسمالية الرأسمالية ، وتكوين الاحتكارات والتوزع الامبريالي . كانت مرحلة التوسيع الاولى قد تميزت « بالازاحة السهلة » من قبل الصناعة الجديدة حيال الحرفة القديمة . وتميزت الثانية بنموذج مزاحمة « ذرّوية » atomistique بين مؤسسات عديدة ذات حجم متواضع وعاجزة بشكل انفرادي عن احداث تغيير في شروط السوق . وسوف تجري المزاحمة في المستقبل بين احتكارات قادرة عبر قراراتها الأحادية الجانب على تحديد شكل السوق . زد على ذلك ان تفريدة individualisation المنتجات على أساس الماركة وعبر الدعاية سيفقد من دور المزاحمة بالاسعار . كما أن الكهرباء فتحت امكانيات جديدة لتحديث الصناعة واعطت الملاحة البحرية بعدها عالمياً للسوق .

مرحلة التوسيع العالمي للرأسمالية هذه اكسبت المحيط ، من جديد وظائف أساسية : فمن جهة هو يقدم المواد الأولية والمنتجات الزراعية ويختص الرساميل لصالح إرساء البنى التحتية ويشتري المنتجات المصنعة بعد أن تم تدمير قطاعاته الحرافية وجرى إخضاع زراعته لسلطة الرأس المال . من جهة أخرى وما وراء هذه المبادرات ودفق الرساميل كان يشرع التبادل الامثلكيء اي الالاتكاف في جزء (الأجر المدفوع) العمل المتبلرة في السلع الدولية^(٤) .

إن التخصص الدولي الامتساوي وتكونُ المحيط المعاصر ضمن هذه الأشكال سهل انزلاق الحركة العمالية الاوروبية نحو التحريرية وهيمنة الارستقراطية العالمية ، أي بكلمة ، الاشتراكية الديمقراطيَة للاممية الثانية ، وفي آن واحد ، اختزال الماركسية الى وضعية positivisme اقتصادية بما يشهد على خضوع الطبقة العاملة لايديولوجية الطبقة المهيمنة . بقيت الحياة الدولية تتميز بالتوازن النسبي للقوى الأربع الكبرى ،

الولايات المتحدة ، المانيا ، انكلترا وفرنسا والتي تنضاف اليها اربع قوى متخلفة او فتية : ايطاليا ، اليابان ، روسيا والنمسا - المجر . ومن هذا التوازن غير المستقر وتصادم الامبراليات للنفاذ الى المحيط ومن النيل - حماية neo-protectionnisme النزاع الدولي الاول مفتاحاً مرحلة انحطاط الرأسمالية .

ينبغي اعادة وضع التغيرات البنوية التي ميّزت العلاقات بين الزراعة والصناعة ، وبشكل خاص التخصص الدولي بين دول زراعية ودول مصنعة ، في إطار هذا التحليل لمسألة تكيف علاقات الانتاج مع تطور القوى المنتجة .

فالأشكال الجينية للرأسمالية ظهرت في البداية في الزراعة التي سبقت ثورتها مثيلتها في الصناعة . وبالتالي فقد تغيرَ محتوىريع الاقطاعي القديم الذي اضحت ريعاً رأسمالياً . لكن هذه الرأسمالية الزراعية الاولى بقيت معاقة بفعل استمرار العلاقات الاجتماعية القديمة . ولم يأخذ النمط الرأسالي وبالتالي شكله النهائي إلا عندما انتقل مركز ثقله نحو الصناعة الجديدة خصوصاً حينئذ الزراعة لسيطرته . هكذا سجل تطور القوى المنتجة في الزراعة خلال قرن من الزمن تأخراً بالنسبة الى الصناعة . ولم تأت الموجة الثانية من التحدي في الزراعة إلا في مرحلة لاحقة ومتاخرة اي بعد الحرب العالمية الأولى ، مجدها ومعمقة اشكال هيمنة الرأسمال الصناعي على القطاع الزراعي . وبقدر ما أن محيط النظام الدولي هو حabis التخصص الزراعي فإن تخلفه وتبعيته ينبغي تحليلهما ضمن حدود هيئة النمط الرأسالي على اشكال الحياة الريفية ذات الجذور ما قبل الرأسالية^(٥) .

إن المسافة الزمنية الفاصلة تجعلنا اليوم نرجع الى اعتبار تلك الحقبة الطويلة نسبياً بين ١٩١٤ و ١٩٤٨ ، حقبة ازمة بنوية واحدة .

لقد بقىت الصناعات القاطرة خلال فترة ما بين الحربين ، هي ذاتها بالنسبة لحقبة ما قبل ١٩١٤ واستمر غموض التراكم مشابهاً لذاته تقريباً ،

كذلك اشكال المزاحمة الاحتكارية . غير أن الأزمة ، وبسبب من استطالتها ادت الى تغييرات عميقة في النظام الدولي . فلقد اضعف الحرب العالمية الأولى او روباصالح الولايات المتحدة . اما الثانية فأنثت تأكيد غلبة اميركا الشمالية . ومرحلة ما بين الحربين لا تعتبر بحق مرحلة توسيع مستقل ففترة الازدهار القصيرة التي تبعـت اعادة تعمير اوروبا وحالات التضخم التي شهدـها النصف الأول من العـشريـنـات انتهـت بشـكلـ كـارـثـيـ عام ١٩٢٩ . اما مستوى الانتاج عام ١٩٣٨ فبالـكـادـ بلـغـ مـثـيلـهـ لـعامـ ١٩١٣ .

أيضاً تميزت مرحلة الأزمة الطويلة تلك باحتدام الصراع الطبقي في المركز ، وبامتداده على المستوى العالمي عبر الحركات القومية المناهضة للامبرالية . وبين الاشارات التمهيدية - اي ثورة ١٩٠٥ الروسية - وبين ثورة اوكتوبر لم تنصرم سوى اثنتا عشر عاماً ، هذه الثورة التي فتحت الفجوة الاولى في النظام الرأسـيـيـ . ايضاً فصلـتـ عـشرـ سـنـوـاتـ فقطـ بينـ ١٩١٧ـ وـ بداـيـاتـ الحـرـبـ الـاهـلـيـ فيـ الصـيـنـ هـذـهـ الحـرـبـ التـيـ اـمـنـتـ عـامـ ١٩٠٥ـ الـانتـصـارـ الـاـولـ لـلاـشـتـراـكـيـ عـلـىـ مـحـيـطـ النـظـامـ . غيرـ أنهـ تمـ اـجـهـاـضـ الشـوـرةـ ،ـ فـيـ اـمـكـنـةـ اـخـرـىـ ،ـ تـحـتـ ثـقـلـ الاـشـتـراـكـيـ -ـ الـدـيمـقـراـطـيـ الـاصـلـاحـيـ .

حقبة الأزمة تلك ، والتي صفتـهاـ الـأـمـمـيـةـ الـثـالـثـةـ بشـيءـ منـ السـرـعـةـ كـ «ـ اـزـمـةـ عـامـةـ لـرـأـسـيـالـيـ »ـ ،ـ هلـ شـهـدـتـ اـرـتـسـامـ اـشـكـالـ جـديـدةـ منـ المـزـاحـمةـ وـتـغـيـرـ التـحـالـفـاتـ الطـبـقـيـةـ اـسـاسـيـةـ ؟ـ هـذـاـ مـاـ تـدـعـيـهـ نـظـرـيـةـ «ـ رـأـسـيـالـيـ الدـوـلـةـ الـاحـتكـارـيـةـ »ـ الـتـيـ اـعـتـبـرـتـ أـنـ التـدـاخـلـ الـخـاصـلـ بـيـنـ الـاحـتكـارـاتـ وـالـدـوـلـةـ قدـ اـسـتـبـعـدـ الشـرـائـحـ الـبـرـجـواـزـيـةـ الـوـسـطـىـ مـلـقاـيـاـ إـيـاـهـاـ فـيـ صـفـوفـ الـمعـارـضـةـ .ـ وـسـيـاسـةـ الـاحـزـابـ الشـيـوـعـيـةـ «ـ الجـبـهـيـةـ »ـ الـمنـادـيـةـ «ـ بـالـكـتـلـةـ الـمـانـاهـضـةـ لـلـاحـتكـارـ »ـ تـرـتكـزـ عـلـىـ هـذـهـ الـفـرـضـيـةـ الـمـشـكـوكـ فـيـهاـ .ـ فـالـدـوـلـةـ تـبـقـىـ ،ـ وـمـاـ

وراء التناقضات الثانوية داخل البرجوازية ، دولة الرأسمال في جملته^(٦) . إن مرحلة التوسع المفتوحة عام ١٩٤٨ ، لكي تنتهي عشرون عاماً ، بعد ذلك بالازمة النقدية الدولية وايار الفرنسي وايار الزاحف الايطالي ابرزت ميزات خاصة جداً . فالصناعات القاطرة لهذه الحقبة من النمو القوى للاقتصاد العالمي والذي تجاوز حتى وتأثير حقبة ١٨٩٠ - ١٩١٤ الاستثنائية بما يتباين مع حالة شبه الركود التي عرفتها حقبة ١٩٤٨ - ١٩٤٨ ، هذه الصناعات تمثلت بالسلع ذات الديومة وبشكل خاص السيارات والتمدين « الوظيفي » الذي رافقها . وكان نمو هذه الصناعات قد بدأ خلال فترة ما بين الحربين ، وأخذ نموذج التراكم الذي استتبعه شكله النهائي خلال سنوات الحرب الثانية في الولايات المتحدة .

والتوسع الذي شهدته سنوات ١٩٤٨ - ١٩٦٧ يرتكز بكماله على سياق من « الاستلحاق » جعله متاحاً تأخر اوروبا الذي راكمته خلال حقبة ١٩١٤ - ١٩٤٨ . ولم تلتزم اليابان هدفاً غير ذلك . كذلك سوف يلتحق الاتحاد السوفيتي بهذه الدول عما قليل على الطريق ذاتها .

إنه في ذلك بالضبط حيث يكمن انحطاط الرأسالية . فرأسمالية الدولة الاحتكارية » التي شرعت خلال ازمة الثلاثينيات والشركات المتعددة الجنسيات من نموذج جديد التي انطلقت في السبعينات لا تمثل اشكالاً جديدة بشكل جذري للتزاحم بين الاحتياطيات ، بل بالاحرى كفييات تطيل حالة الانهاك التي تعترى النظام ، خصوصاً من خلال الاعتماد على الدولة .

إن نظرية احقاد الرأسالية التي تمت بلورتها هنا لا ينبغي خلطها مع تلك الخاصة بالدورة cycle والوضعية *conjoncture* . وينبغي ربط الحركة الدورية المنتظمة نسبياً للنمو الرأسالي خلال قرن من الزمن ،

يشكل تعبير التناقض الملائم الذي يحكم النمط الرأسالي ضمن شروط المزاحمة ما قبل الاحتكارية .

هذا الشكل احتفى لصالح وضعية *conjoncture* يجري توجيهها ضمن حدود معينة ، ابتداء من ثلاثينيات واربعينيات قرننا هذا وتميز بتدخل الدولة عبر وسائل السياسة النقدية وسياسة المداخليل بشكل رئيسي ، وبارتباط وثيق مع المزاحمة الاحتكارية وهيمنة الاشتراكية - الديمقراطيّة على الحركة العمالية .

إن حدود هذا الضبط *Regulation* تبقى مع ذلك ضيقة بالقياس الى كون هذه السياسات تدخل في نزاع على المستوى الدولي^(٧) .

غير إن مرحلة التوسيع (١٩٤٨ - ١٩٦٧) شهدت تغير غوож التخصص الدولي . فسياق التصنيع باستصناعة الواردات الذي شرع خلال الأزمة الكبرى في بعض دول أمريكا اللاتينية ، تسارع خلال الحرب وفي الخمسينات في اميركا والعالم العربي وأسيا . وانطلق في افريقيا خلال الستينيات . وحلّت الصيغة النيو- كولونيالية في هذا الاطار محل الصيغة الامبراطورية القديمة . وشهد المحيط تفاهم حالات من تفاوت النمو داخله ايضاً شهد ظهوراً جنانياً للامبراليات الفرعية . *Sous-impérialismes*

كل هذه السياقات رافقت هيمنة الولايات المتحدة المطلقة على المستويات الصناعية والمالية والعسكرية . وتميزت هذه الحقبة بتراتب قوي للحياة الدولية . واضحى الدولار عملة كونية فيما كانت الاطلantية هي الغالبة .

وابتداء من ١٩٥٣ انتقل الاتحاد السوفيaticي من الحرب الباردة الى التعايش السلمي . إن تعبير عالم « ذي قطبين » ، المستعمل بكثرة لتمييز تلك الحقبة هو في الحقيقة خادع لأن الاتحاد السوفيaticي لم يلعب هنا سوى

دور ثانٍ لامع خلف الولايات المتحدة .
إلا أن هذا التوازن كله بدأ يتفتّت ابتداء من ١٩٦٧ ، أي قبل أن ياتح
بوقت طويل لأوروبا واليابان والاتحاد السوفيتي طبعاً ، اللحاق بالولايات
المتحدة .
مع انقضاء الزمن ، تبدو حقبة (١٩٤٨ - ١٩٦٧) كـ «زمن
الاوهام»^(٨) .

التجدد في الماركسية المعاصرة .

سوف تكون للسنوات الأخيرة أهميتها حتى في تاريخ تطور الفكر
الاشتراكي . إن تجدد الماركسية يتناقض في الواقع ، من الآن فصاعداً ، مع
ازمة الايديولوجية المهيمنة التي اصابها العقم . هذا التجدد جاء عقب حقبة
طويلة من الفراغ ، انطبع بالدوغماوية الستالينية الملطفة بالجاذبية التي
مارستها ، بتستر ، الايديولوجيا التقنيوكراطية للنزعنة الlassisية
المتصورة ، ثم جهاراً ابتداء من ١٩٥٣^(٩) .تسويات
الخمسينات هذه ادت دورها بسرعة للغاية . وابتداء من ١٩٦٥ على الأقل
أخذ يتجاوزها فكر ماركسي نشط .

لماذا هذا التجدد ؟ ينبغي البحث عن السبب في نمو صراع الطبقات
بشكل متواز مع تعمق ازمة الرأسالية . إن التوجه الذي اخذته الصين
ابتداء من ١٩٥٠ والذي بلغ ذروته مع الثورة الثقافية ، سمح لأول مرة
بنقد يساري للتجربة السوفياتية^(١٠) . وكان ينبغي للمؤتمر العشرين أن يتحقق
تأثير التروتسكية الكبير ويكون اشاره انطلاقها . ولم يتم تحقق شيء من هذا
القبيل بسبب عجز التروتسكين عن الذهاب بعد من « النبي » الفقيد .

والحال أن تروتسكي كان قد توقف عند الطرóحات الاقتصادية لعصره : « التحسن » على فشل الثورة الالمانية ، تأكيد ضروره « تراكم اشتراكي » ، اي « اللحاق بالرأسمالية ، من أجل تجاوزها فيما بعد » ، وبالتالي إعادة انتاج انماط تقسيم العمل الخاصة بالرأسمالية وفسخ التحالف العمالـي - الفلاحي لسنة ١٩١٧ ، بتحميل الفلاحين عبء تمويل نموذج التصنيع هذا . على هذه الأرضية ، ستم الغلة لستالين .

وسوف تتيح التجربة الصينية الخروج من الجداول الضيقـة التي تتعلق « بوسائل » هذا النموذج من « بناء الاشتراكية » . فالصين ، عبر صياغتها منذ البداية ، نقداً جذرـياً ، اي عبر رفضها اختزال الاشتراكية الى « رأسـالية بدون رأسـاليـن » ، بل على العكس : إعادة البحث ثانية في النماذج الرأسـالية للتصنيع والتكنولوجيا والتنظيم والتـراتـبية وتقسيم العمل والتـمدـين والـاستـهـلاـك والتـربـية ، وفضح طابعـها السـيـاسـي ، التـزـمتـ ان تواجه اشكالية الـانتـقال بـصـورـة مـخـلـفة جـذـريـاً .

إن نقد الاقتصادية اتاح العثور مجدداً على وحدة الماركسية التي ليست لا نظرية اقتصادية ولا نظرية اجتماعية ولا فلسفة ، بل العلم الاجتماعي للمارسة praxis الاشتراكية الثورية .

ولغم نقد مضمون الاقتصاد الـهامـشي ، محاولات الوصول الى خلاصة تركيبية مزعومة بين الماركسية والـهامـشـية والتي اوحت بها جاذبية النظرية التقـونـقـراـطـية للـخمـسـينـات في الغـرب كـما في روسـيا . وكانت إعادة اكتـشـاف نصوص مارـكـسـ الشـاب ، خـصـوصـاً الـايـديـوـلـوـجـية الـالـمـانـية حـاسـمة بـصـدـدـ هذه النـقطـة . وإذا كان التـوسـير بـانـکـارـه الطـابـعـ المـارـكـسـي لـلاـسـتـلـاب ، قد حـاـولـ انـ يـنقـذـ مـوسـكـو ، مـرـةـ اـخـرىـ ايـضاًـ ، فإنـ ذـلـكـ لاـ يـمـعـ كـونـهـ قدـ سـاـهمـ

في الوقت ذاته بتصفيه ارث الوضعية نهائياً الذي دفع به حتى حدوده الأخيرة .

لقد أصبح ممكناً ، مذ ذاك ، طرح جملة من المسائل بشكل سليم :

١) إن تحليل رأسالية المركز المعاصرة ، والنمط الخاص لإعادة انتاجها في مرحلة حيث يفرض التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي لمستوى تطور القوى المنتجة والطابع الضيق لعلاقات الانتاج ، الذهاب الى ابعد من تخطيطات schémas الكتاب الثاني من الرأسمال ، من أجل معالجة التدخل النشط للدولة » .

٢) تحليل التحالفات الطبقة في تاريخ الرأسالية وتغييراتها بالترابط مع التاريخ السياسي واليديولوجي .

٣) التقييم النقدي لاستراتيجيات الحركة العمالية الناتج عن النقطتين الاولى والثانية وخصوصاً ، نقد « الجبهوية » وأشكال تنظيم الطبقة العاملة التي حددتها لينين في كتاب ما العمل^(١٢) ؟ .

٤) نقد الرأسالية المعاصرة في مختلف وجوهها وبشكل رئيسي ذلك المتعلقة بتقسيم العمل وأثاره المدمرة ، وبالتمدين الخ . . .

٥) نقد محاولات الفرييدو - ماركسية Freudo- marxisme (و رايش) ومدرسة فرانكفورت (ماركوز ، ادورنو) . وبالارتباط مع هذه المجالات الجديدة لنفاذ الماركسية ، تقييم ظاهرة بروز قضايا الشباب والمسائل المتعلقة بوظيفة التربية في اعادة الانتاج ، والحركات النسائية^(١٣) الخ . . .

٦) اخيراً تحليل التطور الامتناعي للرأسالية والنقاش المتعلق بمسألة تحقيق النظام الدولي^(١٤) .

إذا كان قد تم تجاوز التجربة السوفياتية عن يسارها من قبل الصين فإن

ذلك أصبح يعني أنه ينبغي إعادة النظر في اشكالية النظام العالمي بكاملها . هنا أيضاً جاء الدفع من نقاط متواضعة مرتبطة بالحركات الاجتماعية خصوصاً حركات التحرر القومي . فلقد أدى فشل استراتيجيات التطور التي قبلت بسلمة الاندماج في النظام الدولي (الشعبوية وdesarolismo اميركا اللاتينية) الى صياغة « نظرية التبعية » النصف - قومية والنصف - ماركسية .

وحيث ضحالة النتائج حصيلة نقل امثولات الاتحاد السوفيaticي الى العالم الثالث ، في ما يشكل محتوى الطريق « اللا - رأسالي » والتي كانت مصر مثالها الاكثر تقدماً ، على إعادة النظر بالرؤى الخطية للتطور التاريخي والتي تشتهر فيها الايديولوجيات العلموية البرجوازية والماركسية المزيفة pseudo-marxism العقدية . لقد تم قطع خطوات حاسمة في كل هذه المجالات خلال السنوات الأخيرة . ومن التحليل على أساس ما بربحت محدودة ، لنهذج إعادة الانتاج على مستوى النظام الدولي في جملته ، انقذنا إلى إعادة تناول تاريخ الرأسمالية منذ ولادتها ، تطورها ثم تجاوزها على المستوى العالمي . لقد تم اخيراً تجاوز وجهة النظر الاورو - مركبة .

٣ - الأزمة المعاصرة والتجاهات النظام الطبيعية للتغلب عليها .

إن القول بكون النظام الرأسالي في انحطاط لا يعني أنه سينهار من تلقاء ذاته بفعل تناقض ما اقتصادي لا يقاوم ؛ فذلك سوف يعني عودة إلى الاختزال الوضعي الاقتصادي . إن اختزال الماركسية إلى الوضعية التي تشكل القاعدة الفلسفية المشتركة لكل مدارس العلم الاجتماعي البرجوازي ، يقوم بالتحديد على اختصار ديداكتيكية تحديد علاقات الانتاج ، في الدرجة الأخيرة ، من قبلقوى المنتجة ، إلى عملية تحديد

خطيّ ، من جانب واحد و مباشر . مذ ذاك بصير لزاماً اعتبار القوى المنتجة « المسبّب الأول » deux ex machina ، قوة مختومة خارجية تفرض ذاتها على المجتمع . ذلك يؤدي بالضرورة الى عدم التفكير بسوى نموذج وحيد للتطور التاريخي يتم الاهتداء اليه بواسطة سلسلة متعاقبة من انماط الانتاج التي تتناسب مع المراحل المتعاقبة لنمو القوى المنتجة . وكون هذا النموذج الوحيد سيفرض نفسه عاجلاً أم آجلاً على كل الشعوب ، بالتأني ليس هناك ما يحدّد الاعتراف به غير تأخيرات ظرفية فحسب ، على امتداد سير دقيق . وهكذا يتم اللقاء مع فلسفة الانوار الاوروبية وفرضيتها في التقدم الحتمي وبكلمة كل مختومركزية . لقد تم اغفال استخدام اداة الديالكتيك في كل هذه القضية كما جرى الامتناع عن التحليل الموضوعي لأنماط الانتاج المختلفة .

لقد تخلّى تحليل العلاقات بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقيّة ، هذه العلاقات التي تختلف في انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية عما هي عليه في النمط الرأساني ، عن مكانه لصالح صياغة كلية ليس للايديولوجيا بمقتضها سويّ أن تعكس القاعدة . وفي الوقت ذاته ضاع تحليل ماركس بكليته وهو الذي لا يتصور وجود سور الصين بين العلم والايديولوجيا ، بل يتعامل مع واحدتها والأخر كإمكانيات فكرية idéelles . وتمت الاستعاضة عنه بالتميزات السطحية خاصة العلم البرجوازي ، الذي يدعى وجود « علم خالص » ، فيما يتم في الوقت ذاته ، اختصار الايديولوجيا الى مجرد خداع .

إن الماركسية بكليتها تندرج بالضبط في مواجهة هذه الرؤية الخطية الإلاؤالية mécaniste للتاريخ . وما ينبغي معرفته هو أنه يمكن لتناقضات نظام ما ، ان تجد حلولاً مختلفة . وبما يختص بتلك التي تميز النمط الرأساني

فإن نقطة الانطلاق ينبغي أن تكون بالاعتراف بخصائصه المميزة ففي التشكيلات ما قبل الرأسمالية يكون الفائز شفاؤه وتكون الأيديولوجيا بمثابة الهيئة المسيطرة . أما محتواها اي الاستلاب الديني ، فإنه يترجم في آن معًا هذه السيطرة والتبعية الضيقية ازاء الطبيعة وبالتالي ضعف مستوى تطور القوى المنتجة . أما في النمط الرأسالي فيافق الاستلاب البضاعي سيطرة الهيئة او المستوى الاقتصادي المباشرة . ويكون المحتوى الاساسي للأيديولوجيا الرأسالية حينئذ الاقتصادية . إن هذا الانتقال يشهد في آن معًا على نمو القوى المنتجة وعلى الشكل المستلاب الذي تم به تحقيق هذا النمو ، وهو يصحب الغلبة المطلقة للقيمة التبادلية ، وخصوصاً كلياً للقيمة الاستعملية ، التي شكلت أساس الحضارات السابقة .

هكذا نرى لماذا وكيف أن النمط الرأسالي ينطوي على هذه الخاصية في التأثير غير المنقطع لقوى الانتاج . لماذا وكيف هو مضطط لأن يكُيّف بدون انقطاع علاقات الانتاج خاصة .

أيضاً هكذا نرى لماذا وكيف يوجد دائمًا مخرجان للتناقض القائم : مخرج رأسالي وخرج ثوري . فالشيوعية هي ممكن وهي ليست حتمية^(١٥) . اليوم اذا ، وكما كانت الحال على امتداد قرن ونصف مضيا ، إن مرحلة جديدة في تطور القوى المنتجة هي ممكنة بدون اعادة نظر في اسس المجتمع الطبيعي . نتصور ، في الواقع ، الصناعات الجديدة التي يمكنها أن تشكل القاعدة لنموذج تراكم تم تجديده : الطاقة الذرية والشمسية ، الفضاء ، علم الوراثة وانتاج اغذية اصطناعية ، استغلال قعر البحار الخ . . . يمكننا أيضاً استشفاف ما يستتبعه تطور هذه الفروع الجديدة في ما يختص بكيفيات المراhmaة ودور الدولة ، التقسيم الدولي للعمل ، الخ . . .

هذه التوازنات الختامية سنطلق عليها تسمية هي : *-modalités* *-modalités* كيفيات

١٩٨٤ وذلك بالاستناد الى كتاب جورج اورويل . لماذا ؟ لأن صورة الفوضاعة في كمالها ، والمجسدة في عالم اورويل تتناسب مع العقلانية التامة لنمط الانتاج الرأسمالي وبالتالي مع نزوعه الطبيعي . وهو يعبر عن فرع « البربرية » في الخيار « اشتراكية او بربرية » الذي طرحة ماركس وانجلز منذ بيان ١٨٤٨ . إن ١٩٨٤ يعيد ، في الواقع ، الى نصايتها ، صلة ناجزة بين القوى المنتجة التي تم تشرييكها على الوجه الاكمل وبين علاقات انتاج يهيمن الاستلاب البضاعي عليها باحكام .

إن التناقض بين التشريك المتنامي للقوى المنتجة وتجديد علاقات الانتاج الرأسمالية قد تم التغلب عليه بالتركيز المتواصل للرأس المال الذي يكتسب من جراء ذلك طابعاً اكثراً فأكثر « تجريداً » وبالتدمير التدريجي والمتوازي للأنماط ما قبل الرأسمالية . لقد تركت منشأة البرجوازى الفردي مكانها للشركة المغفلة وهذه الأخيرة تركت مكانها للشركة الاحتكارية . وابتداء من ازمة ١٩٣٠ اصبحت الدولة ملزمة بالتدخل بشكل فعال في سياق اعادة الانتاج من اجل دعم الاحتكارات وامتصاصه جزء من الفائض الذي لم تعد اعادة الانتاج الرأسمالية بقدرة على امتصاصه في إطار المواجهة الاحتكارية . وما جرت تسميته بـ « رأسالية الدولة الاحتكارية » يبقى مع ذلك مبهماً لانه ليس المقصود مرحلة جديدة ، مختلفة نوعياً عن مرحلة الاحتكارات : أن تدخل الدولة وبالاشكال التي تم بها يظهر فقط كوسيلة لدعم سياق اعادة انتاج الاحتكارات وهو ، من جهة أخرى ، قد ظهر خلال حقبة الازمة البنوية (١٩١٤ - ١٩٤٨) لكي يتواصل في مرحلة التوسع اللاحقة .

نرى ، بالمقابل ، أن الصناعات الجديدة تستتبع نظاماً جديداً للمنشأة ، وكيفيات غير معروفة للمواجهة . وفي الواقع ، نتصور بصعوبة

في هذه المجالات ، امكانية تدخل الاحتكارات التي نعرفها ، ومن ضمنها الشركات المتعددة الجنسيات الاكثر قوة والتكتلات *conglomérats* ، بالوسائل المتاحة لها حالياً . فالدولة هي التي سوف ينبغي أن تحمل ملها . وإذا كان على النظام الرأسالي أن يدوم فإنه سيبلغ من جراء ذلك ، درجة من التركيز والتجريد مجهلة حتى الآن .

إن تمركز الرأسمال هذا سيغير إذً بشكل مؤكد وعميقاً النمط الرأسالي . وهو ، قبل كل شيء ، سيلغي اشكال المزاحمة التي ما زلنا نعرفها اي المزاحمة الاحتكارية ليُحلَّ مكانها مباشرة صراع الدول . إن ما سبق أن شُرِع به وُصِف كالمجتمع العسكري - الاحتكاري سيصبح أساسياً في الحياة الاقتصادية . لكن هذا التمركز سيستتبع ، خاصة ، انقلاباً في العلاقات بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقيَّة الايديولوجية . لقد شكل الاستلاب البضاعي على الدوام ، المحتوى الاساسي لايديولوجية الرأسالية . لكن نهب الفائض في النمط الرأسالي ، جعلته اليوم غير شفاف ، المزاحمة بين الرساميل - السوق - وبيع قوة العمل التي هي نفسها بضاعة . إنه لأجل هذا السبب لا يعود المستوى الايديولوجي هو المسيطر بل المستوى الاقتصادي وذلك على عكس ما هو الأمر في الانماط ما قبل الرأسالية وفي النمط السوفيتي^(١٧) . في ١٩٤٨ ومع ترَكُز الرأسمال سيتَم الاقتراب من النمط السوفيتي . ويصبح ابتزاز الفائض من قبل الطبقة - الدولة المهيمنة من جديد شفافاً ويكتسب المستوى الايديولوجي من جراء ذلك وظيفة غالبة في عملية إعادة الانتاج . لقد حلَّ ماركوز في «الانسان ذو البعد الواحد» *totalitaire* - *الديني* - للايديولوجية التي تتناسب مع هذه الوظيفة^(١٨) .

إن افق ١٩٨٤ يحتمل مع ذلك توجهات مختلفة وتلك التي نسميهَا

١٩٨٤ - أ. سوف تتميز بتقسيم العمل التالي : يحتفظ المركز لنفسه بكل الصناعات الجديدة فيما يتخلص من كل الصناعات «الكلاسيكية» ، مستبعداً إياها إلى المحيط، والصناعات الملوثة في عالمنا المعاصر : صناعة الحديد ، الكيمياء ، الصناعات الخفيفة . وإذا كانت الصناعات الجديدة تستلزم خلال مرحلة إنشائها قوة عمل ذات كفاءة عالية ووافرة العدد نسبياً فإن استئمارها لاحقاً لا يعود يتطلب تقريباً أبداً يداً عاملة ، وذلك بفضل الأتمتة .

في إطار الأفق ١٩٨٤ - أ. إذاً سيعمل مواطنو المركز بالنشاطات الطفيلية التي سيكون نموها كثيفاً بينما سيقدم المحيط المنتجات الزراعية والصناعية التقليدية الضرورية لإعالتهم . بكلام آخر ، سوف تقوم جماهير المحيط المتبللة والمستغلة من قبل الرأسمال المركزي بفضل السيطرة على التكنولوجيا ، بانتاج الفائض الذي تستهلكه جماهير المركز . هذه الصورة تتناسب مع امتداد على المستوى العالمي للنموذج الجنوب - أفريقي . إن نظام التمييز العنصري الذي يفترضه ، بعيداً عن أن يكون من مخلفات الماضي ، هو على العكس من ذلك ، ضرورة لهذا النمط من «الرأسمالية المتقدمة» : إن التبرير الايديولوجي الوحيد للتباين اللامتكافء (في المحيط متتجو فائض القيمة ، وفي المركز مستهلكوها) لا يمكن أن يكون في الواقع إلا من خط عنصري .

بالطبع لن تتوزع الصناعات التقليدية بالتساوي بين جميع مناطق المحيط بل سوف تتمرکز في البعض منها . إن ظاهرة الامبراليات الفرعية سوف تعمّم . وتقوم الدول الامبرالية - الفرعية باستيراد الرساميل والتكنولوجيا من المركز وتصدر منتجات الصناعات التقليدية نحو المركز بشكل رئيسي ، وعرضياً نحو مناطق المحيط الاكثر حرماناً مما سبّيبح لها

بواسطة هذه الامكانيات ، تغطية الاقساط التي تدين بها للمركز لقاء الرأسمال والتكنولوجيا المستوردة . إن تركيز الصناعات التقليدية في هذه الدول ، متضافراً مع معدل استغلال مرتفع لبروليتارياها سيتيح للبرجوازيات الامبرialisية - الفرعية الاستفادة من قسم من الفائض يكفي لتأمين التوازن الاقتصادي . "سياسي للنظام .

أما الأفق الذي سوف نسميه ١٩٨٤ ب فهو على العكس يستبعد تقسيماً دولياً لالعمل : بحيث تبقى الصناعات الجديدة كما الصناعات التقليدية متركتة كلها في المركز بينما يتم تهميش المحيط في جملته تماماً . هذا الأفق يستدعي بالضرورة الابادة الجماعية *génocide* بشكل او باخر لسكان العالم الثالث الحالي الذين أصبحوا عديمي الجدوى تماماً لا بل خطرين على عملية اعادة انتاج النظام الرأسالي . وبموازاة ذلك ، سوف يستورد المركز بشكل كثيف يداً عاملة متزوعة الكفاءة مقوياً بذلك اتجاهها بات واضحأ . فيتم نقل التبادل اللامتكافيء الى النطاق الداخلي بفضل تطور عنصرية منهجية ازاء جهور العمال المهاجرين .

إن اشكال ١٩٨٤ المختلفة تظهر كلها طابعاً مشتركاً : ألا وهو طابع عالم تم تبسيطه ، بحيث يقتصر على نمط الانتاج الرأسالي . في ١٩٨٤ لا يعود بامكاننا الكلام عن تشكيلات اجتماعية بالمعنى الذي كان نستخدمه بقصد الماضي والحاضر ، ولا عن نظام دولي ، لأن هذا الأخير يفترض تعددًا في الماط الانتاج ، يكون احدها مسيطرًا (النمط الرأسالي) بينما الأخرى مسيطر عليها إن عالم ١٩٨٤ يمكن اختزاله إلى النمط الرأسالي على المستوى العالمي . هذا الاختزال لا يستتبع لاماواة ولا تجانساً لكن حالات التفاوت تصبح هنا ، ببساطة ، تفاوتات طبقية داخل النمط الرأسالي : بين البرجوازية (التي اضحت طبقة - دولة) والبروليتاريا ،

بين قطاعات من البروليتاريا (على أساس عنصري) ، وبين البروليتاريا والطفيليين . أيضاً يرافق انعدام التجانس ، الذي يترجم اللاتساوي في التمركز الجغرافي للطبقات ، التفاوتات انطبقيّة فقط ولا يعود يدل ، كما هي الحال بعد في الوقت الحاضر ، على الطابع المعقّد للتشكيلات ، حيث تتفصل انماط انتاج مسيطرة وآخر مسيطر عليها ، وحيث تكون هذه الاخيرة متميزة بنمو متخلّف للقوى المنتجة^(١٩) .

إن الأفق ١٩٨٤ - أ هو الأكثر طبيعية لأن التوسيع اللامتساوي للرأسمالية عبر العالم شكل إتجاهها دائمًا للنظام . قبلًا كانت المركتبة قد استلزمت محيطاً ملاؤ وظائف حاسمة في عملية تكون الرأسمالية . لكن ، من الثورة الصناعية وحتى ستينيات القرن الماضي لم تكن الاجور في أوروبا أفضل منها في الهند وكانت تصح مقارنتها بالدخل الفعلي لرقيق أميركا . ولكن ابتداء من ١٨٧٠ لن تبقى الحال على ما كانت عليه ، وسيكبر الفارق ، حتى بسرعة أكبر من فارق الانتاجيات . فالسوق الخارجية اذاً أضحت مهمة لرفع معدل الربح لكنها غير أساسية لعملية الامتصاص ، وإذا كانت الامبرialisية قد شكلت الحل الرأسالي لازمة سنوات (١٨٧٠ - ١٨٩٠) فذلك لكونها قدمت للاحتكارات مجال عمل جديد ومربع . لكن التناقضات التي اثارتها ادت بدورها الى الحركات القومية للحقبة اللاحقة (١٩١٤ - ١٩٤٨) .

إن تجديد التحالف الطبقي بين الرأسمال الاحتكري والبرجوازيات المحلية والذي يشكّل محتوى الامبرialisية الجديدة ، (المتميزة باستغلال المستعمرات القديمة ، من مصر عام ١٩٢٢ الى افريقيا السوداء في ١٩٦٠ ، مروراً بالهند وأسيا الجنوبيّة لحقبة الأربعينات والخمسينات) فتح منفذًا جديداً للرأسمال عبر التصنيع باستصناع الواردات . هذا المنفذ كان ذا

مردود مرتفع للغاية وذلك بالضبط لكون التفاوت بين الاجور اكبر من فارق الانتاجيات بين فرع وآخر . وفي الواقع ، إن التطور سينتهي ، ضمن إطار فرضية ١٩٨٤ - ١ ، بتساوٍ دقيق بين الانتاجيات ، وبالتالي تحدث الكامل لانتاجات المحيط الجديد ، ولكن بالابقاء ، وبشكل مواز ، على تفاوت في الاجور الفعلية .

إن الواحد كما الآخر من هذين الخيارين القصوين هما بدون شك كاريكاتوريين بعض الشيء . وإذا كان النظام سيتطور وفقاً لقوانينه الخاصة دون أن تتم إعادة النظر فيه عبر سلسلة من التغيرات الثورية فهو سينحو على الارجح باتجاه نوع من التأليف بين النموذجين . فيتم نقل البعض من الصناعات التقليدية من المركز الى عدد من الدول الامبرالية - الفرعية ، فيما يتم الاحتفاظ بالبعض الآخر في المركز ، هذا بينما يجري تهميش مناطق معينة من المحيط بشكل تدريجي وحتى تدميرها .

ما هي العناصر التي تجعل كفة الميزان ترجع باتجاه او بـ ؟ من اجل الاجابة على هذا التساؤل ينبغي البحث عما تعنيه عملية الانتقال من الحالة الراهنة الى حالة التوازنات الختامية كما تم وصفها تحت الاسم العام لـ ١٩٨٤ . إن نموذج التراكم الذي يحكم النمط الرأساني في الوقت الحاضر ، أخذ يلهث لأن مردودية الصناعات القاطرة (صناعة السيارات والسلع ذات الاستعمال الطويل) التي يرتكز عليها أصبحت معاقة :

- ١) بسبب الكتلة الضخمة من استثمارات البنية التحتية التي يستوجبها توسيع ووق هذه المنتجات (التمدين ، الطرق الكبرى ، الخ . . .) .
- ٢) بسبب انتصاص جزء كبير من فائض القيمة المتولدة من هذه الصناعات ، في عملية التبذير التي ترافق نشاط القطاع الثالثي في إطار المواكبة *tertiaire d'accompagnement* وخدمات البيع والتي تتطلبهما

اشكال المراحمة الاحتكارية التي تحكم نشاط هذه الفروع .
٣) بسبب الاستغلال غير الكاف لامكانيات المحيط والمحدود بنمط
تقسيم العمل الدولي الذي يستتبعه هذا النموذج .

٤) لأن هذا النموذج ليس قابلاً للاستمرار سياسياً وادبيولوجياً إلا بشرط
تحقيقه لمطلب الطبقة العاملة المزدوج في المركز : الاستخدام الكامل للقوى
العاملة والنمو المطرد للاجور الفعلية . وهو مطلب يخفيق قابلية التكيف
flexibilité لدى النظام في حال تطلب هبوط معدل الربح اعادة تكيف شاقة
على اساس الاستخدام والاحور .

إن الانتقال من نموذج التراكم الحالي الى نموذج ١٩٨٤ يستتبع اذاً كتلة
ضخمة من الاستثمارات من اجل تركيز الصناعات الجديدة . من سيمول
هذه التوظيفات ؟ هل هي بروليتاريا المركز ام انها بروليتاريا المحيط ؟ ام
الاثنان معاً ؟

في وضع من هذا النوع ، حيث تنهار كل الاوهام حول النمو « السهل
والمطرد » سوف تفتشر البرجوازيات المذعورة كلها عن طريقة للخروج من
الازمة محاولة نقل اعبائها وتحميلها للآخرين . وبقدر ما تمتلك برجوازية ما
وسائل اقتصادية وسياسية وعسكرية ، بقدر ما تزداد فرصها في التوصل الى
احراز منطقة نفوذ تحملها صعوبات الانتقال . وعلى العكس فإن برجوازية ما
ضعيفة ستكون مضطرة الى تحمل هذا العبء ببروليتاريها . اذاً
بالاقوياء سيتجهون في الأخرى نحو افق ١٩٨٤ - أبينا يتوجه الضعفاء نحو
١٩٨٤ - ب . والمرحلة الجديدة سوف تتميز قبل كل شيء باحتدام الصراع
بين رأس الماليات المركز للنفاذ الى العالم الثالث واوروبا الشرقية .

٤ - ازمة الطاقة والمواد الاولية ودور المحيط في النظام الدولي الجديد .

لقد أدت سيرورة نمو اوروبا واليابان اثناء « زمن الأوهام » الى اعادة النظر بالتفوق الاميركي . في الفترة التي تلت الحرب مباشرة ، كان الفارق قد بلغ درجة جعلت الولايات المتحدة تمتلك في كل الصناعات ، سبقاً كان يوفر لها تفوقاً مطلقاً على صعيد القدرة التنافسية . بكلام آخر ، كان فارق الانتاجيات يعمل لصالحها لأنه كان ما يزال بعد اقوى من فارق الاجور . لكن شيئاً فشيئاً ، انعكست هذه العلاقة ، على الاقل في عدد معين من الصناعات اليابانية والالمانية . وانخل اتجاه ميزان المدفوعات الاميركي نحو الفائض الدائم ، مكانه لصالح وجهة معاكسة . ومبشرة اختفى التایز الاضافي الذي كان يلعب لصالح الولايات المتحدة متىحاً لها الحصول على موقع استراتيجية في اوروبا عبر شراء منشآت من اجل نديتها تحت دارتها في الوقت ذاته لم تعد الولايات المتحدة تتمكن من لعب دورها دسراطي دولي بنجاح لأن هذه العملية المكلفة كانت تفاقم عجز ميزانها الخارجي . انه لأجل ذلك ، انفجرت الازمة في ميدان النظام النقدي الدولي وتجلت ببیو ط الدولار .

كانت الولايات المتحدة ، مع ذلك ، قادرة على وضع استراتيجية هجوم مضاد . وقد صيغت هذه الاستراتيجية ، بادئ ذي بدء ، على ارضية التحضر الايديولوجي (« النمو صفر » ، « البيئة » ، النيومالتوسية) . ثم

على ارضية التحضير السياسي (الميثاق الاميركي السوفيaticي ، السلام في فيتنام والاعتراف بالصين) ، قبل أن تُطلق على الصعيد الاقتصادي بحد ذاته (رفع اسعار البترول ، المواد الاولية والمواد الزراعية) .

إن « نادي روما »^(٢٠) والذي تكون لأجل هذه الغاية ، دق ناقوس الخطر ، معلنا النقص المعمم واستنفاد الموارد الطبيعية مهياً بذلك عملية رفع اسعار الطاقة والمواد الأولية . وفي آن واحد ، وبوضعها حداً لحرب جنوب - شرق آسيا ، سوف تحسّن الولايات المتحدة وضع ماليتها الخارجية . ثم يأتي وكقصف الرعد ، اعلان شاه ايران عن رفع سعر البترول .

إن الولايات المتحدة هي ، بالتأكيد ، في تبعية للخارج في ما يختص بجزء لا يستهان به من حاجاتها في ميدان الطاقة والمواد الأولية . لكنها أيضاً منتج مهم للبترول وللعديد من المواد الاولية والمنتجات الزراعية . وبالتالي فإن اوروبا واليابان هي في موقع اكثرب سوءاً في مواجهة عملية اعادة تكيفلاقتصادها على أساس اسعار نسبية اكثرب ارتفاعاً للطاقة والمواد الاولية والزراعية . هكذا اتاح رفع اسعار البترول ، وبسرعة ، تعديل اوضاع الميزان الاميركي ووضع الدولار .

إن اهداف هذا الهجوم المعاكس للولايات المتحدة هي في الاقل ثلاثة :
١) اضعاف اوروبا واليابان واعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الأزمة النقدية الدولية .

٢) كسب الدول المتخلفة الى جانبها وانتزاعها من تأثير اوروبا واليابان واسعة نفسها بذلك في الموقع الافضل من اجل تطوير استراتيجية تهدف الى تحقيق ١٩٨٤ - الصالحة .

٣) تمكن التحالف مع الاتحاد السوفيaticي الذي قلما يتضائق هو أيضاً من رفع سعر المواد الاولية .

نخطيء اذا اعتقدنا أن هذه العملية سوف تكون محصورة فقط

بالبترول . إن ارتفاعاً في اسعار المواد الاولية بشكل عام سوف يتبع وبخاصة اسعار المعادن . ومن ضمن الاستراتيجية الاميركية فإن الشيء ذاته سيتم بالنسبة للمواد الزراعية . الى هنا ، كانت الولايات المتحدة قد اتبعت سياسة اسعار منخفضة للمنتجات الزراعية وذلك عن طريق دعم المنتجين . هذه السياسة كانت ممكنة طالما أن الميزان الاميركي بقي يحقق فائضاً ولكنها كانت مكلفة بالنسبة للرأس المال الاميركي . والولايات المتحدة وهي مصدر كبير للمنتجات الزراعية ، بحذفها لهذا الدعم تاركة الاسعار « تتكيف وفقاً للطلب » ، سوف تحسن في الوقت ذاته وضعها الخارجي . سوف يكون المستفيدون الأول من هذه الاجراءات ، الشركات المتعددة الجنسيات ، ذات الغلبة الاميركية . إن الوضعية ، في ما يتعلق بالشركات البترولية مثلاً قد اقلبت : كان عليها أن تواجه وضعاً يتميز بالنمو القوي للطلب ، وإذا بالاضطرار إلى التوظيف الثقيل ، ويتميز باسعار متدنية مما يعني أرباحاً مخفضة . اليوم ، ومع الأرباح المتزايدة التي سوف يكون بوسعها تحقيقها ، ستتمكن هذه الشركات من الاشتراك في تمويل اعادة تكيف الانتاج باتجاه ١٩٨٤ - أ ، خصوصاً في مجال الطاقة الذرية والشمسية ، اي أن تأخذ موقعاً في القطاعات الجديدة الاكثر تقدماً . والشيء ذاته بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات التي تتعامل ببقية المواد الاولية . وبشكل عام ستتمكن الولايات المتحدة ، من خلال تحويل اعباء الازمة بهذه الطريقة لأوروبا واليابان والعالم الثالث ، من تسهيل اعادة التكيف لانتاجها باتجاه ١٩٨٤ .

إن النجاحات التي حققتها الولايات المتحدة ضمن هذا الاطلاق، خلال الاشهر الاخيرة ، سواء في الشرق الاوسط او في اوروبا لا ينبغي أن تثير اوهاماً . فلا الديغولية في اوروبا ، ولا الناصرية في الشرق الاوسط استطاعت أن تمثل نقضاً جدياً لهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي للسنوات الخمس والعشرين الاخيرة ، بل فقط المؤشرات الاولى لعملية

النقض هذه ، وهي معبرة على صعيد التصریحات الشفویة لكن لا معنی لها في حقيقة الواقع . إن النجاحات الامیرکیة تشهد اذاً على الضعف والمویعة اللفظیة لخصومها اکثر ما تشهد على القویة الحقيقة للولایات المتحدة . ونحن مقتنعون أن التناقضات بین الامیریالیات ستحتمد في المستقبل وأنه ، استناداً الى هذه القاعدة ، لن يكون هناك امل في استمرار النظام الدولی الحالی .

هل إن دول العالم الثالث هي مستفيدة من العملية ؟ . في الاجمال ، هذه الدول هي مصدرة للطاقة والمواد الاولیة ومستوردة للمنتجات المصنعة والغذائیة . إن رفع الاسعار النسبیة للاولی بالنسبة الى الثانية يحسن اذاً وضع میزانها الخارجی ، حتى ولو تم اضعاف هذا التحسن بالفعل المعاكس لارتفاع اسعار وارداتها الغذائیة . غير أن العملية ، وبالشكل الذي ارادتها به الولايات المتحدة ، ليست منفذة خدمة لمصالح الشعوب المختلفة ، إن لم يكن إلا لأن الخيار الاستراتیجي الامیریالية يرتكز على التوزیع اللامتساوي للفوائد بین هذه الدول . إن المستفيدين - طبقاتهم الحاکمة سوف تقبل ضمن هذا الاطار بلعب دور امیریالیات - فرعیة : وسيجري تصنيعها بوتیرة مسرّعة في إطار الافق ١٩٨٤ - أ ما سیتيح للرأسمال امکانیة استغلال طاقات برولیتاریا زهیدة الكلفة . إن الفائزون الذي سیجنیه المركز من هذا الاستغلال سوف يتجاوز ، بغاية السرعة ، الفوائد التي حصل عليها المحيط في مرحلة تثیت هذا التوازن الجدید . وبهذا المعنی ، تهدف العملية الى جعل شعوب العالم الثالث تدفع کلفة اعادة التکییف باتجاه ١٩٨٤ ، عن طريق التحالف مع برجوازیتها .

٥ - اندماج او رو با الشرقیة ، مخرج للأزمة ؟

إن الاتحاد السوفیاتي بات يظهر في الوقت الحاضر ، كل الخصائص المميزة لامیریالية - فرعیة . وهو في علاقاته مع الدول الغربیة المتطرفة

يصدر المواد الأولية ويستورد التكنولوجيا المتقدمة . أما في العلاقات التي يمارسها مع العالم الثالث فهو يصدر المنتجات المصنعة التقليدية (ومن ضمنها الأسلحة) ويستورد المواد الأولية . والعجز في علاقاته مع الغرب يغطيه بالفائض الذي يتحقق من علاقاته مع الجنوب .

وفي حقيقة الحال أن الاتحاد السوفيaticي هو الوحيد في الوقت الحاضر الذي يظهر بوضوح هذه الخصائص - مع دولة جنوب افريقيا .

أما الدول التي سبق أن وصفناها « بالامبراليات - الفرعية » - البرازيل ، الهند ، ايران مثلاً ، فهي ما تزال بعيدة عن هذه البنية : فهي على الصعيد الاقتصادي بحصار المعنى ، تصدر بشكل أساسى باتجاه العالم المتتطور لكن منطق سياسة النمو خاصتها ، سوف يقودها بالضرورة للتصدير إلى العالم الثالث ، وهنا يمكن هدفها السياسي .

هل هناك امكانية لأن يملأ الاتحاد السوفيaticي أكثر فأكثر هذه الوظيفة ، مقدماً بذلك منفذًا أساسياً للرأسمال الغربي ، ومن بعيد أكثر أهمية من السوق الذي يوفره العالم الثالث ؟ نظرياً ، نعم ، لأن المجتمع المقصود قد اتم تكوينه بشكل جيد ، ممتلكاً بروليتاريا وافرة العدد ومنضبطة ، بالإضافة إلى احتياطات فلاحية ما تزال هامة . إن مشاريع استغلال سيبيريا تذهب في هذا الاتجاه وهناك مؤشرات كثيرة توحى بأن الاتحاد السوفيaticي هو مرشح لهذا الدور . وهو يعلن بأنه ينبغي توسيع علاقات أكثر بين السوق الخارجية وأآليات الاقتصاد القومي ، اي أنه يريد أن يكون ضمن النظام الرأسمالي العالمي وليس فقط ضمن السوق الرأسمالية العالمية . ويصرّح أغنيللي أنه من الأفضل صناعة سيارة Fiat في توغليا تغراد حيث البروليتاريا أكثر انضباطاً وأقل كلفة من تورين .

لકتنا نخطيء لو توقفنا هنا . لأن الاتحاد السوفيaticي يظهر ثلاث مميزات خاصة واساسية هي : ١) أنه يملك نمط انتاج خاصٍ لا يمكن اختزالة إلى النمط الرأسمالي . ٢) أنه ذو نزعة عالمية ، عسكرية خصوصاً . ٣) أنه

يمارس علاقات خاصة مع منطقة نفوذه في اوروبا الشرقية . إن النمط السوفياتي ، الخاص نوعياً ، ليس التعبير عن تخلف القوى المنتجة . على العكس ، إن علاقات الانتاج فيه ، رغم كونها علاقات طبقية ، هي اكثر تقدماً منها في الغرب : فالتركيز الكلي للرأسمال فيه هو التجسيد المسبق لـ ١٩٨٤ . وهذا يعطي للسلطة السياسية ، سيطرة لا تملکها في النمط الرأسمالي . على أن سلطة هذه الضبنة المسيطرة بإزاء الخارج ، تتطلب الابقاء على القوة العسكرية السوفياتية . وهذه القوة العسكرية تفرض على الاتحاد السوفياتي ألا يقبل بالشخص في الصناعات التقليدية ، لكن أن يطور ايضاً الصناعات الجديدة (الذرة ، الفضاء ، الخ ...) . لأجل ذلك ينبغي عليه ، امام هذه القوة أن يحتفظ بالحد الاقصى من الفائض الذي تحققه بروليتارياه : مما يحد بقدرة الخيار الذي يقتضي التركيز الكثيف لصناعات تقليدية مخصصة للسوق الخارجية خاصة الدول المتطرفة .

إذا لأجل ذلك بدون شك يتعدد الاتحاد السوفياتي ، ولأجل ذلك سيحاول على الارجح ان يحتفظ بالسيادة على هذا السياق خصوصاً عبر اللعب على التناقضات بين الشركاء المحتملين : الولايات المتحدة ، اليابان والمانيا . نرى خطأ المعارضة السوفياتية من نعطف سوجلتنسن . فالانفتاح على الغرب لا يدفع النظام باتجاه الليبرالية : لأن الخيار الطبيعي للرأسمال ليس تطوير الديموقراطية بل ١٩٨٤ . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية لأن هذا الانفتاح يرتكز على « انصباط » الطبقة العاملة الروسية والتبادل الامتناعي واذاً على استمرار قمعها .

٦ - اوروبا ، الحلقة الضعيفة في النظام .

لقد جعلت الأزمة اوروبا تنفجر بعنف ، ووضعت حداً ، وقتياً على الأقل ، لعملية بناء اوروبا وذلك في نفس اللحظة التي بدا فيها أن هذه

العملية قد نجحت نهائياً عبر ادماج بريطانيا .

لقد اتاحت حقبة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ الاعتقاد بأن البناء التدريجي لأوروبا مندمجة سوف يسمح لها باللحاق بالولايات المتحدة بفضل فوائد سوق غدا قارياً . لكنه تم الانطلاق من واقع مختلف ، واقع امم غير متساوية . فالشريك الاكثر قوة اي المانيا كانت تأمل ، طبعياً ، بتسريع هذه الحركة . اما ايطاليا وبلجيكا والبلاد الواطئة فقد قبلت بما وصفه Sebord Faire على انه خيار دور « كومبرادوري » خلف المانيا^(٢١) . وعلى العكس بالنسبة لفرنسا فهي كانت تعمل على تحسين موقعها ، من خلال المناورة في المجال الواقع بين الاحتفاظ بتفوق المؤسسات والسياسات القومية من جهة وبين القبول بسلطة سياسية فوق - قومية محدودة « لأوروبا الامم » من جهة ثانية ، وذلك قبل أن تنتهي عملية الاندماج الأوروبي .

لقد سمحت معدلات النمو المرتفعة للدول المتأخرة بينها بأكبر الآمال . وبررت هذه الآمال اسقاطات ميكانيكية ، مما يفضله التقنيقراطيون الذين يعتقدون للأدراك الاجتماعي . وهكذا تبأ هرمان كاهن مستقبل مجيد لأوروبا وخصوصاً أوروبا الجنوبيّة (فرنسا ، ايطاليا واسبانيا) . إن هذا النوع من التمارين الرياضية لا يعني ، في الواقع ، شيئاً كثيراً . لأنه يكفي لاختلاف ضعيف بين معدل نمو ، يجري سحبه على فترة اطول ، لكي يظهر هذا الاختلاف تغييراً نوعياً في التوازن الدولي يولد تناقضات لا يتم اخذها ابداً في الاعتبار في الصورة البيانية للأسقاط . لقد نشرت دراسة كاهن ، بالتحديد في الوقت الذي وصلت فيه الحقبة التي يطيلها الى ما لا نهاية ، الى حدّها .

لأية تناقضات تتعرّض أوروبا الجنوبيّة ؟ .

في أوروبا الشماليّة قامت الرأسمالية الصناعية ، حيث هي اكثر تقدماً بتصفية مخلفات زمن المركنتيلية . وفي انكلترا جرى التخلّي صراحة عن الزراعة مع الغاء تشريعات الحبوب Corn laws في اواسط القرن التاسع

عشر ، ومن هنا بالذات فقد التحالف الظبي للرأسمال مع الملكية العقارية قاعده الحقيقة . اما في اسكندنافيا فإن تباين البني الزراعية والتحالف المبكر بين قيادات الحركة العمالية والرأسمال المالي سهل تطوراً اكثر خلوصاً للرأسمالية . وفي المانيا كانت النازية ، بالنهاية ، المرحلة الاخيرة من سياسة تحالفات معقدة تحت ادارة الرأسمال الكبير ، بحيث اتاحت تجنيد الفلاحين وصغار التجار في مواجهة البروليتاريا الثورية . لكن وفي الوقت ذاته قامت النازية بتصفية قاعدة هذه التحالفات : فانهيارها وقسمة المانيا بعد الحرب انتهت ازالة ارث القرن التاسع عشر هذا .

إن مجتمع أوروبا الشمالية والذي هو أكثر سطوة في بنائه ، يتطلب من أجل اعادة انتاج ذاته ، ميثاقاً اجتماعياً أساسياً بين الرأسماль والطبقة العاملة . والاشتراكية - الديمقرطية هي اذاً ، بامتياز ، ايديولوجية الرأسماالية المتقدمة . وهي بدورها تقوم برد فعل على القاعدة الاقتصادية ، من خلال تأمينها تسريع النمو عبر الاستخدام الكامل والضمان الاجتماعي والنمو على اساس تفاوضي ، لكن باطراد ، للاجر الفعلية .

وتحظى اميركا الشمالية بنظام مماثل ، ولو أنه أكثر ملائمة ايضاً لهيمنة الرأسمال . هنا ، لم تتوصل الحركة العمالية التي اغرقت بفعل آثار الموجات المتعاقبة من المهاجرين وأثار غزو الغرب ، ابداً إلى تجاوز الاقتصاديا الاكثر بدائية من اجل الارتفاع إلى درجة من الاستقلال الذاتي السياسي ، ولو حتى اشتراكي - ديمقراطي . لقد تركت النزاعات بالاحرى على مستوى آخر : بين الرأسمال المسيطر (الحزب الجمهوري) وبين المصالح المحلية (المكتلة تقريباً في الحزب الديمقرطي) . وبقدر ما كانت تزداد نجاحات الاندماج والترابم كان تكتل المصالح المحلية يفقد من قوته مؤدياً إلى النظام الحالي لحزب الامر الواقع *de facto* الواحد . مع ذلك تطبق الدولة هنا ، نظير سياسة اشتراكية - ديمقراطية : ذلك ما عنته سياسة النيوديل الروسفلتية . وذلك ما عنده « المجتمع الكبير » الذي ابتكر من قبل جونسون

ثم تمت استعادته على يد الجمهوريين .
ليس من شيء مشابه في أوروبا الجنوبيّة . فكون الرأسّمال أكثر ضعفاً أجبه هنا على تطوير تحالفات طبقيّة دائمة مع بقايا المركتيّة : في فرنسا وإيطاليا الشماليّة مع الفلاحين الصغار وفي إسبانيا وإيطاليا الجنوبيّة مع الملكيّة العقاريّة الكبيرة Latifundia وفي كل الامكنة مع البرجوازية الصغيريّة المدينيّة والاعيّان المحليّين والبرجوازية المركتيّة . هذه السلسلة من التحالفات كانت تدفع البروليتاريّا في معارضه أكثر راديكاليّة : والحركة الفوضويّة في القرن التاسع عشر ونجاح الأحزاب الشيوعيّة للاممية الثالثة تشهد على ذلك .

لأجل هذا الواقع ، كانت الحياة السياسيّة لأوروبا اللاتينيّة مختلفة جداً عن مثيلتها في أوروبا الشماليّة . وأنه لم يميز أن يكون توسيع سنوات (١٩٤٨ - ١٩٦٧) قد تأمين على يد حكومات محافظه أو استبداديّة : الفرنكيّة ، الديغوليّة ، الديمقراطيّة المسيحيّة الإيطاليّة . وجسدت الجبهويّة المقابل لهذا النمط من الانظمة . هنا ، في كل مرة جرى فيها اشتراك الطبقة العاملة في الحكم ، كانت تهدّد فعلياً الرأسّمالية كما حدث في ١٩٣٦ في فرنسا وإسبانيا . لكن هذا الحضور كان كل مرة قصيراً وانتهى بانعطاف نحو اليمين : فرنكيّة أو بيئانية . ذلك لأنّ أحزاب الطبقة العاملة حاولت المستحيل : انتزاع الحلفاء التقليديّين للبرجوازية منها (فلاحون ، تجار صغار ، الخ . . .) مما كان يؤدي إلى الإفلاس الاقتصادي وعودة البرجوازية إلى السلطة ، مستعيدة من الجبهات الشعبيّة هؤلاء الحلفاء التقليديّين .

مع ذلك شيء ما قد تغيّر خلال عملية التوسّع للسنوات (١٩٤٨ - ١٩٦٧) : فسيّاق النمو نفسه كان ينشر الغصن الذي تقيم عليه السلطة التقليديّة للرأسّمال ، لأنّ هذا السياق كان يقوم بتتصفيّة الفلاحين كفئة والمنشأة الصغيرة ، الخ . . .

ولعجزه عن اشراكها على طريقة الاشتراكية - الديموقراطية في الشمال ، حاول الرأسمال أن يستعيض عن تحالفاته الطبقية التقليدية بقسمة الطبقة العاملة . والتزمت تحقيق هذا الهدف ، سياسة التمييز القوي بين الأجرور ، المرصودة لكسب الكادرات والتقنيين . هذه السياسة فشلت على المستوى الايديولوجي ، الشيء الذي ثبته الاحداث ابتداء من ١٩٦٨ في ايطاليا وفي فرنسا . وقد اضحت الرأسمايل مذاك مجرأ على الاحتفاظ بنهايج تحالفاته التقليدية وتجديدها : فالتسامح والدعم لاوساط البرجوازية الجديدة التي تغتنى من المضاربة العقارية المدينية ومن القطاع الثالثي الطفيلي ، هي مظاهر هذا التحالف .

هذا الاخفاق في الاندماج الاشتراكي - الديموقراطي جعل من اوروبا الجنوبية الحلقة الضعيفة في الأزمة . لأن هذه التحالفات الطبقية تحد ، من جهة ، من طاقة المنافسة لدى الرأسمايل بوجهة مثيله في دول الشمال ، ولأن نقل عبء الأزمة ، من جهة ثانية ، الى عاتق الطبقة العاملة يحمل خطر أن يكون انفجارياً في هذه الدول ذات التقليد الشوري . لذلك تأرجح البرجوازية بين محاولة التكوين لكتلة مناهضة للاميركيين مع مناطق معينة من العالم الثالث ، والخضوع اي التسليم والقبول بدور « كومبرادوري » في خدمة الولايات المتحدة . واذا كانت اوروبا الجنوبية بدون شك الحلقة الاكثر هشاشة في النظام الرأسمالي المركزي فإنها ليست الحلقة الوحيدة . فهل ستتصمد الاشتراكية - الديموقراطية في اوروبا الشمالية ، عندما تحل نهاية الاستخدام الكامل والنمو للأجرور الفعلية ؟ إن الاضرابات المفاجئة في السويد وظهور تيار ماركسي في الاشتراكية - الديموقراطية الالمانية بدأت تكشف نقاط ضعف النظام . وفي الولايات المتحدة بالذات ، إذا كانت الرساميل المسماة رساميلاً متعددة الجنسية تستطيع استغلال الأزمة لصالحها فإن ذلك يجري ايضاً على حساب قطاعات الرأسمايل المتوجهة اكثر نحو السوق الداخلية . إن هذا التناقض بقدر ما هو ثانوي طلما أن الطبقة

العاملة لا تتدخل بشكل مستقل في حياة البلد ، فإنه ليس دون اهمية على مستوى القرار السياسي للدولة .

كيف يمكن الاستفادة من نقاط الضعف هذه من اجل فتح ثغرات باتجاه «غير اشتراكي في المركز» . إن الطبقة العامة وتنظيماتها تحمل حالياً اختيار بين ستراتيجية دفاعية واخرى هجومية . وال الاولى التي ترتكز على حماية المستوى المعيشي للطبقة العاملة ، هي ضعيفة الفعالية في وضع ازمة بنوية . بالإضافة الى ذلك سوف ينقل نجاحها المحتمل ، عباء اعادة التكيف الى المحيط ، مسرعاً التوجه نحو ١٩٨٤ - أ . اما الثانية فهي على العكس ، تهدف الى انتهاز فرصة الصراعات الطبقية الحادة التي ترتسم ، من اجل الخروج من الإطار الاقتصادي ، والدفع الى المقدمة بـ « الحاجة الى الشيوعية » التي يجري الاحساس بها (كما تشهد على ذلك ازمة نظام القيم ، وال التربية ، والنقد النشط لتقسيم العمل ، في ايطاليا وفرنسا على الاقل) . ومن اجل رفع الطبقة العاملة الى مقام الطبقة القائدة .

كيف يمكن لهذه الستراتيجية أن تقدم ؟ ما يزال الوقت مبكراً للكلام عن ذلك . مع ذلك اضحى ظاهراً ، أن الجبهوية والاعلان عن برنامج «انعاش اقتصادي » يرتكز على تطوير مرافق الاستهلاك المشترك كأولوية ، لا تشكل وسائل فعالة . وتفترض الجبهوية أن تتنزع الطبقة العاملة من الرأسمال حلفاء الاكثر تأكيداً : أي القطاعات الطفيلية التي ينفق عليها .

إن سياسة الانعاش Relance الاقتصادية تنطلق من افتراض أن الازمة هي محض انحسار عادي . بيد أن هذه الازمة هي بنوية . وهذه الانفاقات الاستهلاكية التي تشكل كلفة اضافية للرأسمال لا يمكنها أن تسهل تركيز الصناعات الجديدة ، بل العكس . الواقع أن الأزمة الحالية ، التي لن تستتبع في الارجح بطالة كثيفة وعنيفة ، هي مؤشر على انحطاط النظام الذي لم يعد قادراً كما في السابق على تحقيق تكيفات سريعة . إن خيار «الاشتراكية الديمقراطية او الفاشية » الذي تميز به نمط ازمة ١٩٣٠ قلما له

معنى اليوم . سيكون الخيار بالآخرى - على المدى المتوسط والطويل - خيار اشتراكية - ديمقراطية متجدة استبدادية ومكيفة بقمع انتقائي مما يشكل وسيلة الرأسال في تأخير عملية النقض الجوهري للنظام .

٧ - من جديد ، منطقة العواصف .

إن ميزة التوازن الذي جرى وصفه تحت اسم ١٩٨٤ - أ هي وجود امبرالية - فرعية . من جهة اخرى إن افضل ما يناسب هذه الامبرالية - الفرعية هو تعبير تطور - رث lumpen-developpement . إن تطورات في هذا الاتجاه هي موجودة منذ الآن . ويمكننا تمييز توجهين على الاقل من هذا النمط : الاول يتميز بالفروع الصناعية للرأسال المركزي ، التي تستفيد من وجود بروليتاريا ضئيلة الكلفة بتنا نجدها في آسيا الشرقية وفي المكسيك . والثاني يتميز باشراك اكثر وضوحاً للبرجوازية المحلية والتأسيس بشكل ملائم لمجموعات صناعية تقليدية او مندمجة كما في البرازيل او في الهند .

واذا اردنا تجنب الالتباس وطرح مسائل زائفة في النقاش ، فإنه يجب التخلی قطعاً عن تعبير امبرالية - فرعية . إن هذه التسمية والتي استعملت للمرة الاولى من قبل Rny Mauro Morini للتعبير عن الظاهرة البرازيلية^(٢٣) تصف بشكل سيء هذا الطور الجديد من التطور اللامتكافء للمحيط . هذا التعبير باعتماده الامبرالية كمرجع يوحى بتصدير الرأسال ، في حين أن هذه الامبراليات الفرعية هي في الواقع مستوردة للرساميل والتكنولوجيا التي مصدرها المركز . المهم هو الاتفاق على المحتوى اي على الموقع الذي تتحله البلدان المعنية في التقسيم الدولي الجديد والامتكافء للعمل . إن ازمة البترول اعادت التذکير بعنف باهمية هذه الامكانيات ولا

حاجة ابداً لكثير من الخيال من اجل تصور عالم عربي موحد وغني بعائدات البترول ، قادر على التصنيع الذاتي بالاستيراد الكثيف للتكنولوجيات الغربية ، بحيث يصبح ورشة صناعية تقدم للأوروبيين سياراتهم وللآخرين ، الافريقيين منسوجاتهم . إن نفحة ثانية من القومية العربية ، مدعومة هذه المرة من قبل الملك فيصل وامارات الخليج والصناعات المصرية في الشرق ، والبترول الليبي والجزائري وصناعات دول المغرب القاعدية في الغرب ، هي ممكنة ظاهراً .

لكن المbarاة هي بعيدة عن أن تكون حسمت . فهنا أيضاً التناقضات عديدة والتوازن الجديد يفترض التمكّن من تجاوزها دون نقض للنظام . وهناك ثلاثة انساق من التناقضات تستحق أن يجري التذكير بها .

إن السلسلة الأولى من التناقضات والأكثر أهمية هي تلك التي تظهر في صراع الطبقات داخل العالم العربي . إن « زمن الاوهام » (١٩٤٨ - ١٩٦٧) كان بالنسبة لهذا العالم عهد النموذج الناصيري للتطور ، المستوحى من النموذج السوفياتي والذي جرى نقله وتطبيقه أولاً في مصر ، ثم جرى بسطه إلى سوريا والعراق ، واعادة تجديده في الجزائر . لقد تم في مصر تطبيق هذا النموذج بالشكل الأكثر منهجهية من خلال تأميم الصناعة بكاملها ومن خلال اصلاح زراعي جذري الخ . . . ايضاً انه في مصر حيث نرى حدوده بالشكل الأكثر وضوحاً . اليوم يبدو الخيار واضحاً بالنسبة لهذا البلد : اما التخلّي عن مكتسبات الناصرية والقبول بشكل من الوحدة العربية حيث يهيمن الرأسمال الخاص للعربـية السعودية والخليج واما الذهاب الى ابعد من هذا النموذج . إن الفضلات العنيفة والمكررة التي تقودها البروليتاريا والشبيبة المصرية تمنع من الحكم بشكل مسبق على مصير الخيار .

وفي الجزائر ايضاً حيث تستفيد الوجهة التكنوقراطية من التسهيلات

التي يتحمّلها البترول ، لم تقل الكلمة الأخيرة بعد . لأن هذه الطريق هي بالضرورة طريق الاوربة - الرثة *lumpen-européanisation* على شاكلة النموذج التركي . وهي سوف تضع حدًّا نهائياً لاندماج هذا البلد في العالم العربي .

إن السلسلة الثانية من التناقضات التي لم تجد حلاً هي تلك التي ما تزال تضع القطاعات المختلفة للبرجوازية العربية في مواجهة بعضها البعض ، والتي سوف تستمر بوضعها في هذه المواجهة لوقت طويل . من سيحقق الوحدة العربية الضرورية لتبلور هذا المشروع ؟ هل هم امراء وملوك الصحراء أم هي بiroقراطيات الدول المأهولة سكانياً ؟ وهذه الأخيرة هل ستقبل بأن تلعب دوراً « كومبرادورياً » بعد أن غدت الحلم بتحقيق الوحدة العربية تحت قيادتها ؟

أما السلسلة الثالثة من التناقضات فهي تلك التي تقابل بين العالم العربي وبين مرشحين محتملين آخر . ومنذ ١٩٤٨ جرى استخدام اسرائيل كأدلة تدخل نموذجية للغرب من أجل صد تطور وتحرر العالم العربي . هذه الدولة تفقد اليوم مبرر وجودها : فإذا كان العالم العربي يمكن ادماجه كامبرالية - فرعية في العالم الرأسمالي ، فإن ذلك يعني انتهاء حلم الدولة الصهيونية بملء هذه الوظيفة عبر اخضاع الدول العربية الضئيلة التصنيع والضعفية عسكرياً لشبه - حمايتها « السلمية » . لكن اسرائيل ما تزال موجودة ولا شيء يثبت أن تجديد القومية العربية البرجوازية يستطيع نشر قوة كافية لتصفية الصهيونية او لفرض القبول بها نهائياً من قبل الشعوب العربية . ولا نكاد نرى بداية انحطاطها حتى تظهر في الافق الامبرالية - الفرعية الإيرانية ، مع اطماعها في الخليج .

ليس العالم العربي بدون شك المنطقة الوحيدة الضعيفة من المحيط حيث يمكن أن نشهد صعوبات في تركيز نموذج ١٩٨٤ - أ . فإلى آسيا الجنوبية

الشرقية حيث الرأسمالية موضع نقض منذ ١٩٤٥ ، ربما سوف تنضاف شبه القارة الهندية . فخلال سنوات التوسيع ١٩٤٨ - ١٩٦٧ توصلت البرجوازية الهندية ، عبر ادماج بلادها بشكل اكثراً فأكثر عمقاً في النظام الرأسمالي ، الى توسيع قاعدتها الطبقية ، وذلك عن طريق سلسلة من الاصلاحات الزراعية والتسريع لعملية تصنيعه ويمكن أن تعيد الأزمة النظر بشأن متابعة هذا النموذج كما باتت تشهد على ذلك الخيارات القاتمة المتعلقة بالميزان الخارجي . في هذه الحالة سيكون محتملاً نشوب نضالات عنيفة وستجري في إطار برجوازية ودولة باتتا ضعيفتين . وفي اميركا اللاتينية ، هل ينبغي أن يقود اخفاق السبعينات الى اليأس ، وهو الذي بلغ ذروته مع اخفاق الجبهوية التشيلية ؟ هنا ايضاً خطيء اذا فكرنا انه ، اذا كانت « معجزة » الامبرialisية - الفرعية البرازيلية سوف تراوح مكانها فإن الوضع لن يصبح اكثراً مواتاه لاختراق الاشتراكى جديد . والحال أن هناك أسباباً كثيرة لكي تبلغ التجربة البرازيلية سقفها . فهي ارتكزت على توزيع داخلي للدخل ، اكثراً فأكثر تفاوتاً . ثم تخفيض الاجور الفعلية بنسبة ٤٠٪ خلال عشر سنوات مما سمح بفتح سوق للمنتجات الصناعية ذات الديمومة لاستهلاك البرجوازية المحلية وشريحة مهمة من البرجوازية الصغيرة في طور النمو . وسيطلب التوسيع قريباً افتتاحاً ، صعباً بدون شك ، على الاسواق الخارجية .

إن نزوع البرجوازيات المحلية في المحيط الى الاشتراك باللعبة الاستراتيجية للتكتلات سوف يكون قوياً . وبوجهة الخطر الاميركي ، الرئيسي ، سوف يمكن لبعض التقارب أن تكتسب معنىًّا جديداً . والتحالف الذي شرع به بين فرنسا والعالم العربي ، والارادة الفرنسية المعلنة في مقاومة عملية وضع اليد الاميركية على افريقيا تنضوي في هذا الاطار . إلا أن الممارسات الكولونيالية القديمة في هذا المجال تشكل اكثراً الاحيان افضل حليف موضوعي للتغلغل الاميركي بتسهيل دياغوجية

واشنطن ازاء البرجوازيات الكومبرادورية الشديدة الضعف لكي يتاح لها أن تكون أكثر من رهان . من المهم اذاً أن يجري استخراج سياسة أخرى ، عنوانها تكوين جبهة لشعوب المتوسط وافريقيا والشرق الاوسط ترتكز على الاهداف الثلاثة التالية .

- ١) التخلص من الشركات المتعددة الجنسية واستبدالها باتفاقات تقوم بين كل دولتين وعلى المدى الطويل ، بحيث تعطي استقلالية اكبر للدول المختلفة في استخدام الفوائد الناتجة عن رفع اسعار صادراتها وبالشكل الذي ترى (٤٤) .
- ٢) استبعاد مشروع التقسيم الدولي الجديد للعمل (١٩٨٤ - أ) وتطوير اقتصاداتها على قاعدة الحد الاقصى من الاستقلالية الاجتماعية والتكنولوجية .
- ٣) رفض تقسيم العالم الثالث على قاعدة تطور - رث / شبه - مستعمرات ، لكن على العكس تسريع سيرورة التكوين لمجموعات كبيرة مع افق التطور المتساوي للشركاء .

٨ - ثورة أم انحطاط الرأسالية ؟

إن التطور باتجاه نموذج للتنظيم الاجتماعي يرتكز على المبادئ التي جرى تبيان خطوطها في ١٩٨٤ و «الانسان ذو البعد الواحد» يشكل محتوى ما يمكن أن نصفه بانحطاط الرأسالية . إن الانحطاط هو في الواقع نتيجة ممكنة لاحتدام التناقضات في نظام ما . وما لم يحصل تغيير ثوري لعلاقات الانتاج فإنه يتبع تجاوز هذه العلاقات من خلال تطور لا واعٍ . إن التركيز الكلي للرأسمال والذي يميز ١٩٨٤ كما النمط السوفياتي ، يعني أنه للمرة الاولى لم يعد ممكناً تكيف علاقات الانتاج الرأسالية الضيقة وفقاً لتطور

القوى المنتجة ، من دون الخروج من بعض الاطر الملازمة للنمط الرأسمالي . والحقيقة اننا نتردد في نعت مجتمع ١٩٨٤ بالرأسمالي . سوف يكون المقصود مجتمعاً طبقياً جديداً يتميز كما المجتمع الرأسمالي بالاستلاب البضاعي واختزال قوة العمل نفسها الى دور بضاعة لكن هذا المجتمع سيكون مختلفاً من حيث كون الايديولوجيا ، التوتاليتارية ، سوف تصبح من جديد المستوى المسيطر في النظام .

هذا المخرج ، اللاثوري ، هو مشروط باستمرار ايديولوجية الرأسمالية ، التي اصابها الانحطاط ، ولكن التي بقيت مهيمنة في اوساط الجماهير . إن تطوراً من هذا النمط هو دائماً ممكن كما يشهد على ذلك مثل الانحطاط الروماني .

إن تاريخ الرأسمالية يشبه ، في الواقع ، كثيراً تاريخ الامبراطورية الرومانية : حقبة طويلة من التحضر (خمسة قرون في كلتا الحالتين) ، وذروة قصيرة جداً (قرن في كلتا الحالتين ، ١٨١٤ - ١٩١٤ بالنسبة للرأسمالية) وحقبة انحطاط طويلة .

لقد باتت الامبراطورية الرومانية ميتة وهي لم تكن بعد قد وعت مرضها . وعندما اعلن الامبراطور قسطنطين نفسه مسيحيأً ، جاء ذلك متأخراً قرنين ، ولم يُعطِ مارك اوريل القوة لتجديد الايديولوجيا الوثنية بهدف تكييفها مع متطلبات تجديد الامبراطورية . إن الاقطاعية التي نشأت ببطء على انقضائها تشهد على هذا الاخفاق لعملية التجديد . ويمكن أن نقابل هذا التطور بمثله في مراكز الحضارة الخارجية الناجزة - مصر ، الصين - حيث كان التجديد الايديولوجي يسمع باعادة بناء الدولة الامبراطورية والحضارة وبتجنب الانحطاط الاقطاعي . وقد حاولنا أن نعطي لهذه الظاهرة تفسيراً على اساس التطور اللامتكافء : فالامبراطورية الرومانية كانت محيطية بالنسبة لنمط الانتاج الخragي الناجز والذي يمثل النمط الما قبل رأسمالي بامتياز^(٢٥) . ضمن هذه الشروط يظهر الانحطاط من

خلال استحالة التجدد للمستوى المهيمن - الايديولوجية . وانحطاط نظام القيم يترجم هذا الاخفاق . ويؤدي الى تأخر المجال السياسي الذي يتدخل كل مرة بعد فوات الاوان : فعندما منحت المواطنية للبرابرة كان هؤلاء قد باتوا هنا . وعندما اعترفت الامبراطورية بنظام القنانة الزراعية كان هذا الاخير قد بات الشكل المسيطر للعلاقات الاجتماعية في الريف .

إن الرأسمالية تظهر بعض التشابه مع الامبراطورية الرومانية في طور الانحطاط . ففي مركزها الاكثر تقدماً اي الولايات المتحدة ، يفتت نظام القيم الرأسمالية دون أن يرتفعوعي السياسي الى درجة يصير معها قادراً على طرح فعال لتجاوز النظام . « فاهيبيه » كما كانت مسيحية الامبراطورية الرومانية ، هي طريق اللاإدراك . ذلك بدون شك لأن القيمة الاستعمالية قد جرى التعتيم عليها فعلياً عبر غلبة القيمة التبادلية دون منازع^(٢٦) . أن يشكل ، ١٩٨٤ والانسان ذو البعد الواحد ، ضمن هذه الشروط ممكناً بذلك ما لا يتحمل الشك .

لحسن الحظ ، إن القيمة الاستعمالية هي بعيدة عن أن تكون قد نسيت في عالمنا باستثناء الولايات المتحدة . لهذا السبب على الارجح نرى أن تجديد ايديولوجية الرأسالية هو في ازمة في اوروبا ، وأن هذه الايديولوجية تبقى في المحيط بدون تأثير فعلي على المجتمعات . إن عجز النظام عن بلورة وفرض ايديولوجية الانسان ذو البعد الواحد سوف يكون ميتاً لنمط الانتاج الرأسالي بقدر ما كان ميتاً عجز الامبراطورية الرومانية عن تجديد ايديولوجيتها . مرّة اخرى ايضاً ، تتطلب النيو-رأسمالية المركزة لـ ١٩٨٤ هيمنة ايديولوجية الاستلاب البصاعي .

وبشكل موازٍ ، يظهر الانحطاط من خلال عجز النظام عن تجديد نموذج اعادة انتاج طبقته المسيطرة . في القرن التاسع عشر كانت اعادة انتاج البرجوازية مضمونة بدون تعقيد نسبياً ، من جهة عبر وراثة الشروطات (والعائلات) ومن جهة ثانية بفضل تربية أنسية *humaniste* ونخبوية . اما

المحتوى الايديولوجي لهذه التربية فهو واضح . إنه يرتكز على علم اجتماعي مزيّف يملاً وظيفته بشكل كامل . وي يتطلب التطور الصناعي تطور علوم الطبيعة وتخصصها المتنامي . في نفس الوقت ، ينبغي للعلم الاجتماعي أن يكون مستلباً ومن أجل ذلك يجري تحديد هدفه بنسخ هذا الهدف عن مثيله لعلوم الطبيعة : الواقع الاجتماعي تمكّن مراقبته من خارج القوانين الاجتماعية (خصوصاً الاقتصادية) تفرض نفسها كما قوانين الطبيعة . أما فلسفات هذا الاختزال فهي التجريبية والوضعية . ولا تهدف التربية الاجتماعية للبرجوازي الى زيادة سيطرته الواقعية على المجتمع . على العكس تمر هذه السيطرة عبر استلاب البرجوازي نفسه الذي يجب عليه ترك « القوانين » الاقتصادية تمارس فعلها . هذه التربية تحضر سياسي النظام الذين هم الايديولوجيون .

إلا أن الوارد كـما الآخر من ذراعي نعط اعادة انتاج البرجوازية قد دخلا في ازمة . أن تركز الرأسمال يلغى الرأسمال ويجعل وظائفه تتلاشى . ويفقد الارث اهميته الكبرى فانتقال الملكية يجري ضمن إطار مؤسي . للحال تدخل العائلة نفسها في ازمة . ويصبح بالتالي لزاماً أن تملأ المدرسة وظائف اكثراً اهمية من اي وقت سابق ، وذلك عبر تقريب النظام من نظام الوظائف الكبرى في الصين القديمة Mandarinat . مما يتنااسب جيداً مع التطور بالاتجاه ١٩٨٤ اي بالاتجاه نعط انتاج طبقي حيث ، ولشفافية عملية ابتزاز الفائض ، تصبح الايديولوجية المستوى المسيطر^(٢٧) .

لكن النظام يظهر عاجزاً عن الانتقال من نظام التقسيف للقرن التاسع عشر الى نعط جديد من التقسيف النخبوى اي انه عاجز عن تجديد ايديولوجيته . الواقع أنه في مجال علوم الطبيعة والتكنولوجيات ، لم تعد وظيفة التخصص تؤمن الفعالية العلمية . فالشخص يملاً وظيفة جديدة ، تلك المتعلقة بتبرير تقسيم للعمل اكثر فأكثر شعوباً ، كشرط لتحقيق ترافقة الاجور التي تخل مكان التحالفات الطبقية السابقة . لكن تقسيم العمل

هذا يصبح مصدر اختلال وظيفي *dysfonctionnel* والتمرد ضد تقسيم العمل يهدد النظام في جذوره ذاتها^(٢٨) .

أما بالنسبة للعلم الاجتماعي ، فإن انحطاطه كان مبكراً . فمحاولات الخروج برد على ماركس عن طريق العودة إلى الاقتصادية اخفقت على نحو مثير للرثاء . وفي ١٩١٤ كان ماركس ما يزال المارد من غير منازع على مستوى القارة الأوروبية . أما في إنكلترا حيث الاستلاب البضاعي كان أكثر عمقاً ، وحيث جرى اختزال الفلسفة ، وبشكل ملازم ، إلى التجريبية والعلمية الداروينية ، فإنه كان يمكن الاكتفاء بخلانط انتقائية ثم تصديرها بنجاح إلى الولايات المتحدة ، حيث الوضع أكثر قرباً أيضاً من ١٩٨٤^(٢٩) . هنا سوف يجري إذاً اتصال العلوم الاجتماعية إلى العبث : إلى وضع تخصص فائق حيث تقصر النظرية الاقتصادية جهدها على إظهار التألفات الكلية ، ويكتفي علم الاجتماع بالمقابلة شكلياً بين المدارس النفعية والسلوكية التي لا حصر لها ، بينما تختزل السياسة إلى مجرد سخافات صالون عند غالبرait . هذه العببية متزادة مع التطور العددي للجامعات ، ادت إلى الانحطاط الكلي : فيما عادت « المعرفة » تنفع لشيء ، لا عملياً ولا ايديولوجيأً .

سوف تجري رغم ذلك محاولتان كبيرتان لإعادة تشكيل ايديولوجية ، لكن كلتاها ستنتهيان ضد النظام . الأولى وهي محاولة فرويد . وما أن ينتقل التحليل النفسي إلى الولايات المتحدة حتى يجري اختزاله بسرعة إلى احترافية مركتيلية ، مثله مثل بقية المجالات . أما في أوروبا فسوف تتعثر الفرويدية باللادية التاريخية . وسوف تتم محاولات استخلاصية انتقائية ، منطلقة من وهلم رايش ، وتكون موافقة لذوق العصر خلال حقبة الاوهام ، تحت اسم « الفرييدو - ماركسيّة » . وبالنسبة لما هي عليه من مضمون ، فلا حاجة إلى تحليلها . والمحاولة الثانية جاءت من ايديولوجيين تأثرين بعمق على الرأسالية . ومدرسة فرانكفورت ، التي كانت للحظة « مستوعبة » ، افضت في النهاية إلى المساعدة في فضح ايديولوجية

١٩٨٤ ، بشكل افضل .

هكذا اذاً هناك مخرجان ممكنان للأزمة البنوية الحالية للرأسمالية . والخرج الثوري سوف يسمح بالتجاوز الجدلي للمجتمعات الطبقية الماقبل رأسمالية والمجتمع الرأسمالي الذي هو لحظة النفي ، عبر الشيوعية . اما المخرج اللاثوري فسوف ينتهي الى اقامة مجتمع طبقي جديد .

إن المخرج الثوري لا يعني نهاية التاريخ لكن نهاية ما قبل التاريخ فحسب . والمجتمع الجديد سوف تكون له تناقضاته الخاصة ، والتي ترافق بالضرورة كل شكل للحياة . وأن تكون تناقضات هذا المجتمع ، حيث يحقق الفرد ذاته للمرة الاولى ، موجودة بالتحديد في حقل العلاقات التي ينسجها الأفراد في ما بينهم ، فذلك تقريرياً كل ما نستطيع قوله اليوم . لكن أن نعتقد أننا « تجاوز » الاشكالية الماركسية عبر طرحنا اليوم اولوية هذه التناقضات فذلك يعني أننا نحكم على افسانا بالعجز . إن اللجلجات الطفولية والمستوعبة « للنفسانية » Psychologisme الاميركية تعكس عدم نضج هذا المجتمع وليس رؤية ثاقبة طلابية ، كما يعتقد احياناً هناك .

وإذا كان للتاريخ ، وبسبب من عثارة الحظ ، أن يقودنا حتى ١٩٨٤ فهل سيكون ذلك نهاية التاريخ ؟ نتصور بشكل غير واضح طبيعة واشكال تعبير التناقضات في هذا المجتمع الطبقي الجديد . السينئة الى حد أن ماركوز لم يتصورها ابداً . ما نستطيع قوله هو أن التناغم الكلّي الذي يميز ١٩٨٤ - تناغم في الفوضاعة - هو مستحيل تعرضاً لأن التناغم - غياب التناقض - ليس له وجود في الحياة : فهو يحدد الموت فحسب . وإن نحاول تصور صراع الطبقات في مجتمع « الانسان ذو البعد الواحد هو بالتالي شأن تافه تماماً .

إن المسألة الفعلية اليوم هي تلك المتعلقة بتحليل التناقضات التي تقف في مواجهة التطور نحو ١٩٨٤ ، وانطلاقاً من هنا ، بلورة ستراتيجيات لانتقال الاشتراكي . لقد جرى غالباً ، حتى الآن ، الاعتقاد أن المناطقية من النظام الرأسمالي فحسب ، هي التي سوف تعرف مشاكل

«انتقالية» - : كيف يمكن تطوير القوى المنتجة دون اعادة خلق علاقات انتاج طبقية ، في الوقت ذاته . الواقع أن هناك مشاكل انتقالية هائلة تترافق بالمركز ويشكل محتواها الاجابات على السؤال المعاكس والمكمل : كيف يمكن تدريجياً توسيع مجال القيمة الاستعمالية بدون التخلص عن مستوى تطور القوى المنتجة المكافحة على قاعدة القيمة البادلية . لقد سبق ان قال غرامشي أن الثورة هي حرب موقع وليس حرب حركة . واسكالية الاصلاحية والثورة تنضوي في إطار اشكالية الانتقال .

* إن نسخة أولى من هذا الفصل صدرت في 9 Minuit 1974 .

(1) هذه التعبير قد تستثير ، في خشونتها ، بعض الاعتراضات . وسيجد القارئ بعد قليلاً ، مراجع أكثر خصباً .

(2) هذا التحقيق قريب جداً من مثيله الذي اقترحه اندريل غوندر فرانك في :

(Multilateral Merchandise trade, Imbalances and univen economic development- doc. Ronéoté, Dakar I.D.E.P 74).

(3) لم نلزم أنفسنا هنا ببحث شروط الانتقال إلى الرأسمالية التي يستطيع القارئ الإطلاع على فرضيتها التفسيرية في كتابنا « التطور اللامتكافء 1973 » Minuit éd. . لقد تقدمنا ضمن إطار هذه الفرضية ، التي من أجل بنائها كنا قد انسقنا إلى إعادة تحديد المفاهيم الأساسية لل Marxist : بتحقيق تاريخ النظام الرأسمالي العالمي ، وتعريف للمرحلة الانتقالية المركتبة ثم طرحنا إشكالية للعلاقات بين المركز والمحيط مع تمييز بين المراكز الفتية التي هي في طور التكون وبين الشكيولات المحيطية .

(4) بالنسبة لنظرية التبادل اللامتكافء انظر : التطور اللامتكافء - الفصل الثالث . والتبادل الدولي وقانون القيمة Anthropos I.D.E.P74 . لقد قمنا ، من خلال التركيز على الطابع الدولي للسلعة ، بتحليل التخصص الدولي والتبادل اللامتكافء على أساس معدلات استغلال قوة العمل الغير متساوية وذلك سواء من حيث كون تفاوت الأجر أكبر من تفاوت الانتاجيات ، او من حيث كون هيمنة الرأس المال على اغاثة الانتاج ذات الجذور الماقبل رأسالية ، تخفي وراء ظهر العلاقات البضاعية ، عملية بيع قوة العمل بمعدلات اجر أخفض .

(5) حول مسائل الريع العقاري في نظرية الرأسالية وعلاقات الزراعة - الصناعة في مختلف مراحل الرأسالية والتحالفات الطبقية الموافقة لها انظر :

Samir Amin et Kostas Vergopoulos: la Question paysanne et le Capitalisme Anthropos- I.D.E. P 1974; Pierre Philippe Rey: les alliances de classes Maspero 1973; Gilles Pastel Viney: la Rente foncière dans le capitalisme agricole Maspero 1974; Alain Lipiet : le Tribut foncier urbain Maspero 1974.

إن تحليل الريع كفئة ما قبل رأسالية ثم تحويلها من قبل النظام الرأسالي ، هو بمثابة المفتاح الذي يتيح إعطاء مضمون دقيق لمفهوم هيمنة النمط الرأسالي أنه على هذا الأساس يمكننا تحليل استغلال الفلاحين بشكل دقيق . نصوصاً فلاحو المحيط من قبل الرأسالية .

صفحة ١ - ٨

* من مروجيهما البارزين منظرو الحزب الشيوعي الفرنسي الاقتصاديون : Boccaro الخ .

- (٦) هذا القول للمحتوى الضمني لـ «الجمهوية» ثبت بلورته من قبل نيكوس بولنتراس في :
Les classes Sociales dans le capitalisme aujourd'hui senil 1974
- (٧) بالنسبة لنظرية الدورة والوضعية انظر : التطور اللامتكافء - الفصل الثاني - الجزء الرابع
- (٨) انظر A. Faire et J. P. Senord: *le nouveau déséquilibre international*- Grasset 1973

(٩) هذه المحاولات بقصد خلاصة *synthèse* انتقائية ، حيث تلاقى طروحات ماركسية تم اختزالها الى وضعية positivism ، مع السبيبات المباشرة للاقتصادوية الهامشية marginaliste ، تزلف المحتوى الاساسي لاهتمامات «اصلاحي» الدول الشرقيه خصوصاً : اوستكار لانجه ، كاندوروفيك ، ليبرمان ، اوتسايك .

(١٠) انظر : K.S Karol, la deuxième révolution chinoise - Laffant- 1973 et C. Bettelheim, révolution culturelle et organisation industrielle en Chine, Maspero. 1973.

- (١) إن تحليل بول باران وب سويزي على أساس الفائض ،
(P. Baran, l'économie politique de la croissance) Maspero- 1966.
- P. Baeon et P. Sweesy, le capitalisme monopoliste. Maspero 1968). والتجدد في النقاشات حول العمل الغير منتج تستعير غذوج تراكم يأخذ بحيوية في الاعتبار قطاعات امتصاص غير تلك التي يحتويها الجزءان الاول والثاني من الكتاب الثاني للرسائل ، وبخاصة قطاع عام وقطاع غير منتج .
- (١٢) في ما يختص بالنقاط ٢ و ٣ ينبغي التذكير باعمال ب. ب راي ون - بولنتراس والمانيفستو Manifesto Senil 1971)

- (١٣) في ما يختص بالنقاط ٤ و ٥ . لقد اتاح تيار «اليسارية gouchisme» المعاصر تعميم هذه الموضوعات ولو أن ذلك قد تم احياناً في إطار من التشوش الذي يصحب كل مرحلة تجديد .
- (١٤) للإطلاع على تاريخ تطور نظرية النظام الدولي ، وعلى بيان بالمراجعة انظر : التطور اللامتكافء خصوصاً الفصول III و VI و VII . انظر ايضاً خلاصة :

(١٥) لقد حاولنا ان نيلور بشكل منهجي هذه الطريقة اللا - خطية سواء في التطور اللامتناه ، او في « تقرير شئوننا » خاصتنا ، Elage du socialisme (l'Homme et la Société al 1974-31-32)، وضعها في مواجهة الطريقة الخطية المشتركة بين العالم البرجوازي (التي تم ايجازها على الوجه الاكمل من قبل روستوف :

(W.W. Rostow, les étapes de la croissance Senil 1960

و بين العقديّة الماركسيّة المزيفة القائلة « الاطوار الخمسة » (الشيوعية البدائية ، الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية) .

يمكّنا العثور في الفصول I و II من التطور اللامتناه على صياغة تتعلق بالعلاقات بين يمكننا العثور في الفصول I و II من التطور اللامتناه على صياغة تتعلق بالعلاقات بين القاعدة الاقتصادية والبيئة الفوقية في اثني عشر المختلفة . لقد قمنا ببلورة النقاط التي تتعلق نظرية الاستلاب في Elage du marorisme خاصتنا ، وبشكل موازٍ ، اعطينا محتوى لتوكيينا على كون الرأسمالية هي « لحظة النفي » .

(١٦) عندما تصور اورويل عام ١٩٨٤ كحدي للتطور لم يكن المقصود بذلك بالطبع غير توقيت كيفي . وفي الواقع وعلى الرغم من تسارع التاريخ ما زلنا بعد بعيدين للغاية في ١٩٧٤ عن هذا لاجل . غير ان النظام يتوجه من تلقاء ذاته نحو هذا النمط من التماسك كما كان قد بناه في Elage du socialisme .

(١٧) انظر : le developpement inégale، Elage du socialime ص ٣٢٥ وما يليها

حيث قمنا بتحليل المجتمع السوفياتي على اساس كونه نمط انتاج طبقي جديد .

. Herbert Marocuse, l'Homme Unidimensionnal- Minuit 1968(١٨)

(١٩) لنسجّل حدس Hosea Jaffe في : Processo Capitalista et teoria dell' accumularzione والذى عقّضاه تألف جنوب - افريقيا نوعاً من صورة مصغرّة حيث بتنا نجد كل مميزات ١٩٨٤ . لكن Joffe يخطيء عندما يتعذر ان النظام العالمي هو منذ الان ، نظير امتداد على المستوى العالمي للنموذج الجنوب - افريقي في الواقع ان الانتاجيات في المركز وفي المحيط هي بعيدة عن ان تكون متساوية .

انظر :

D. Meadows, J. Rangers, W. Behrens, Halte à la croissance Paris 1972.

. A. Faire et J. P. Sebord, le nouveau dééquilibre international (٢١)

(٢٢) هناك عناصر اجابات على هذه الاسئلة تشكل الاهتمام الاساسي للهانيفستو . انظر في هذا

الشأن :

Le NManifesto- Lucio Magri - Il Manifesto 13 Janvier 1974

valentino parlato , Spazio e Ruolo del Reformismo, Il Mulino 74.

Ruy Mauro Marini, Subdesarrollo y Revolucion- Mexico 1969(٢٣)

(٢٤) إن هدفاً كهذا شكل الموضوع الغالب لخطاب موجه من قبل الرئيس بومدين الى الدورة الاستثنائية لجمعية الامم المتحدة في آذار ١٩٧٤ . هذا الخطاب اثار رد فعل عنيفاً من قبل هنري كيسنجر الذي اجبر هكذا على كشف كون الولايات المتحدة لا تريد ان يتتجاوز « النظام الدولي الجديد » (وفقاً لعنوان الميثاق الجديد ذاته والذي صاغته الجمعية) حدود التمنيات الورعه .

(٢٥) انظر : التطور اللامتكافء - الفصل الاول - و :

Leone Iraci Fedeli: «Marx e il mondo antico» Terzo Mondo № 2- 1973.

(٢٦) هذه الفكرة تشكل الموضوع الرئيسي لتحليلنا للرأسمالية ك « لحظة الفي » في « Eloge du Socialisme

(٢٧) ليس هنا مكان بلورة عماور النقد هذه سواء بالنسبة لـ « النسوية » او Feminisme او بالنسبة لـ « المدرسة » . انظر في هذا الصدد :

Amin, Eynard et Stuckey, «Feminisme et luttes de classes» Minuit 7-1973.

Yvon Bourdet, la delivrance de prométhée- Anthropos (٢٨) انظر :

1970

(٢٩) إن محاولات صياغة رد على ماركس بدأت تظهر منذ صدور الكتاب الاول من الرأسمايل (١٨٦٧) . وخلال سبعينيات القرن حاول باورك وفالراس اعادة تكوين « نظرية اقتصادية ترتكز على علم النفس الفردي وآليات التوازن العام للظاهرات . هذه الفلسفة ، الحشووية tautologique اصلاً، (كما بيناه في التطور اللامتكافء - الفصل الثاني) كانت تفتقر كلها هاجرت من القارة الأوروبية نحو انكلترا (حيث سيكون الفرد مارشال هو الذي سيستعيد الاسامي منها في آخر القرن) ، ثم نحو الولايات المتحدة L'économique خاصة Samuelson يختصر بشكل جيد نسبياً التفاهات التي تصدر بدون اضطراب عن كل جامعات اميركا الشمالية) .

صدر عن دار الحداة

١٤ / ٥٦٣٦ - ص.ب

السلسلة التاريخية

- ١ - تاريخ العرب الاجتماعي . تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي الى النمط الرأسمالي ٣٠ ل.ل
أحمد صادق سعد
- ٢ - تاريخ الجزائر الحديث
د. عبد القادر جفلول
ترجمة : د. فيصل عباس
مراجعة : د. خليل احمد خليل
- ٣ - الدولة المملوكيّة التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري
د. انطوان خليل ضومط
- ٤ - حول القوميات في الدولة العثمانية - ماركس
ترجمة جوزف عبد الله - مراجعة د. سهيل القش
- ٥ - أصول الاسماعيلية والفااطمية والقرمطية ١١ ل.ل
برنارد لويس - ترجمة حكمت تلحوت
- ٦ - تاريخ اللغة العربية - جرجي زيدان ٨ ل.ل
تقديم : د. عصام نور الدين
- ٧ - المغرب العربي الحديث - سمير امين - ط ٣ ٢٥ ل.ل
ترجمة : كميل داغر
- ٨ - الدولة الاموية والمعارضة ١٢ ل.ل
د. ابراهيم بيضون

٩ - المؤتمر العربي الاول - ١٩١٣ - وثائقه والنصوص
الفرنسية المتعلقة به
ل.ل ٢٠

د. وجيه كوثراني

١٠ - تطور نظام ملكية الاراضي في الاسلام - محمد علي
نصر الله - (يصدر قريبا)

١١ - السياسة الدولية في الشرق العربي - د. عادل
اسماويل ١ - ٥ - (دار النشر للسياسة والتاريخ)
يصدر قريبا

سلسلة العلوم الاجتماعية

- ١ - نحو سوسيولوجيا للثقافة الشعبية
د. خليل احمد خليل ٢٠ ل.ل
- ٢ - الطائفية في لبنان حاضرها وجذورها التاريخية
والاجتماعية
د. فؤاد شاهين ٢٠ ل.ل
- ٣ - الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند
ابن خلدون ١٢ ل.ل
- ٤ - عبد القادر جفلول
ترجمة : د. فيصل عباس
مراجعة : د. خليل احمد خليل
د. عبد القادر جفلول ١٠ ل.ل
- ٥ - الاساطير والخرافات عند العرب
د. محمد عبد العيد خان
د. محمد عبد العيد خان ١٧ ل.ل
- ٦ - المرأة في الاسلام
د. هيثم مناع
د. وضاح شراة ٨ ل.ل
- ٧ - العرب والقيادة - بحث اجتماعي في معنى السلطة
ودور القائد
د. خليل احمد خليل ٢٠ ل.ل
- ٨ - المادية الجدلية والتحليل النفسي
فيليهم رايش - ترجمة بوعلي ياسين
- ٩ - القرية وسوسيولوجيا الانتقال الى السوق
فرج الله صالح ديب ٩ ل.ل
- ١٠ - محاولات في العلاقة ما بين الفلسفة والتاريخ
د. وضاح شراة
- ١١ - السوسيولوجيا والتاريخ - ل.م. دروبيشيفا ٩ ل.ل
ترجمة : د. علي نمر ديب

السلسلة الفلسفية

- ١ - مقدمة في تاريخ الفكر السياسي العربي
د. سهيل القش
- ٢ - الماركسية والتراث العربي الإسلامي
مناقشة لاعمال حسين مروة وطيب تيزيني
د. نايف بلوز ، د. توفيق سلوم ، بوعلي
ياسين ، نبيل سليمان ، علي حرب ،
د. رضوان السيد ، فرج الله صالح ديب
- ٣ - محاورات في الدين الطبيعي - هيوم
تقديم د. فيصل عباس
- ٤ - الفكر السياسي الإسلامي - مونتغمري وات ١٤ ل.ل.
ترجمة صبحي حديد
ترجمة : صبحي حديد
- ٥ - الاشتراكية وبعض مشكلات الفلسفة
د. قويدر نير
« يصدر قريبا »

السلسلة القانونية

- ١ - القانون الدستوري والأنظمة السياسية ٥٠ ل.ل.
د. احمد سرحال

السلسلة الاقتصادية

١ - الاقتصاد السياسي - مدخل للدراسات الاقتصادية -

ج ١

فتح الله ولعلو

٢ - الاقتصاد السياسي - توزيع المداخيل - النقود
والائتمان - ج ٢

فتح الله ولعلو

٣ - قانون القيمة والمادية التاريخية - سمير أمين ١٢ ل.ل

٤ - أزمة الرأسمالية - سمير أمين ٥ ل.ل

ترجمة : صلاح داغر

السلسلة العلمية

١ - مبادئ الطاقة الشمسية وتطبيقاتها

د. سهيل فاضل

د. الياس الكبه

قضايا اجتماعية وسياسية

١ - مسائل الثورة في العالم الثالث

(الامبرialisية والنموذج التركي)

د. حكمت قفلجملي

ترجمة : فاضل لقمان

٢ - أفغانستان حرب ام ثورة

فريد هوليداي - ترجمة د. سامي الجندي

٣ - التجارب الديمقراطية في الوطن العربي

مجموعة من المؤلفين

١٥ ل.ل

قضايا أدبية وفكرية

- ١ - مقدمة في علم الادب
د. فؤاد مرعي
- ٢ - البنية والتاريخ - اصولفو باسكيز
ترجمة : مصطفى المساواي
- ٣ - المادية الديالكتيكية وتاريخ الادب والفلسفة
لوسيان غولدمان
- ٤ - المنهجية في علم الاجتماع الادي
لوسيان غولدمان
ترجمة : نادر ذكري
- ٥ - الاستشراف والاستشراف معكوسا
د. صادق جلال العظم
- ٦ - أزمة القصيدة الجديدة
د. عبد العزيز المقالح
- ٧ - منهجية ابن خلدون التاريخية
د. محمد الطالبي
- ٨ - الممارسة النقدية - بيلينسكي
ترجمة د. فؤاد مرعي
- ٩ - الرواية والواقع
محمد كامل الخطيب
- ١٠ - مفاهيم الجماعات في الاسلام
د. رضوان السيد
يصدر قريبا
- ١١ - المادية التاريخية والوعي القومي عند العرب
فرحان صالح

- ١٢ - تطور الوعي في نماذج قصصية فلسطينية ١٥ ل.ل
أمل زين الدين - جوزف باسيل
- ١٣ - ادب السجون ١٥ ل.ل
نزيه ابو نصال

روايات - وقصص

- ١ - مدار الجدي ٢٢ ل.ل
هنري ميلر - ترجمة اسامه منزليجي
- ٢ - هيجان ١١ ل.ل
جوزيه لويس دي فيلالونغا
- ٣ - حريق في راسي - (توزيع)
سمير ابو حمدان
- ٤ - رائحة المدينة - (يصدر قريبا)
شفروم الميلودي
- ٥ - الاعمال الكاملة ١٧ ل.ل
عبد الله عبد - قصص -
- ٦ - التقط ٦ ل.ل
هيثم الخوجه - قصص -
- ٧ - اعترف بأني الشاهد والمطعون - شعر ٦ ل.ل
منذر عامر
- ٨ - بين حد الحرب والحب ١٠ ل.ل
عبد الكرييم شمس الدين
- ٩ - وقع الاحدية الخشنة ١٠ ل.ل
واسيني الاعرج
قصة طويلة

قضايا المرأة

- ١ - المرأة العربية والانتاج
نبيله بربور - فرج الله صالح ديب
٨ ل.ل
- ٢ - المرأة في الاسلام
د. هيشام مناع
٦ ل.ل
- ٣ - المرأة العربية عبر التاريخ (توزيع)
علي عثمان
٤ - المرأة الجزائرية - مجموعة مؤلفين يصدر قريبا
- ٥ - العلاقات الجنسية في مجتمع اسلامي - رأسمالي تبعي
د. فاطمة المرنيسي

سلسلة علم النفس الاجتماعي

- ١ - اقصى درجات العزلة
طاهر بن جلون
ترجمة : فيصل ونبيله جلول
١٣ ل.ل
- ٢ - الفضام
دراسة في اضطرابات الشخصية والتفكير والسلوك
٧ ل.ل
- ٣ - المادية الجدلية والتحليل النفسي
فيليهلم رايش
ترجمة بو علي ياسين
٦٤

بَلْ وَلَّ

وَسَلَّمَ عَلَيْهِ الْمُصَلَّى

دار الحداثة

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
لبنان - بيروت ص. ب. ١١٣/٥٣٣٥

الشمن ٥ ل.ل.